



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الرابع 2023

العدد السادس والعشرون

دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الرابع - 2023)

Early Warning Report for the Banking Sector
(The Fourth Quarter – 2023)

البنك المركزي العراقي

2024

الاسم: تقرير الإنذار المبكر للفصل الرابع من عام 2023 / العدد السادس والعشرون.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر بصورة فصلية/ بدء إصداره في عام 2017.
العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب : 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

الإنذار المبكر: هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الرابع من عام 2023، العدد السادس والعشرون، بغداد، 2024.

*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

mfs.dept@cbi.iq

المحتويات

1	المقدمة
8-2	الفصل الأول (تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة)
2	أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية
2	1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة
3	2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)
4	3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات
5	ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة
5	1. أسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع
6	2. أسعار الفائدة الحقيقية
7	ثالثاً: الفجوة بين سعر صرف السوق السوداء وسعر صرف النافذة
24-9	الفصل الثاني (تحليل مؤشرات أداء المصارف)
9	1. تسهيلات الإقراض القائمة إلى إجمالي مطلوبات المصارف
9	2. الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)
10	3. أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق
11	4. إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع
13	5. استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات
15	6. المضاعف النقدي
16	7. ربحية المصارف
16	8. القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي
18	9. القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع
20	10. القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول
21	11. التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة
22	12. صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة
23	13. فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي
30-25	الفصل الثالث (تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي)
25	1. معدل التضخم (Inflation Rate)
26	2. معدل نمو الدين الداخلي
27	3. نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
27	4. المخفّض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator)
28	5. فجوة الناتج المحلي الإجمالي
29	6. معامل الاستقرار النقدي

قائمة الأشكال

الفصل الأول 8-2

- شكل (1) نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية الى العملة المصدرة 3
- شكل (2) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية الى (M2) 4
- شكل (3) شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات 5
- شكل (4) أسعار الفوائد ومجموع ودائع التوفير والثابتة 6
- شكل (5) سعر الفائدة الاسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم 7
- شكل (6) الفجوة بين سعر صرف السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي 8

الفصل الثاني 24-9

- شكل (7) نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى (M2) 10
- شكل (8) نسبة الودائع الثابتة والجارية والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة 11
- شكل (9) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي 12
- شكل (10) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 13
- شكل (11) نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة 14
- شكل (12) نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 14
- شكل (13) المضاعف النقدي والعملة في التداول الى الودائع الجارية 15
- شكل (14) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة 16
- شكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي 17
- شكل (16) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 17
- شكل (17) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع العام والخاص 18
- شكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع 19
- شكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 19
- شكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الاصول 20
- شكل (21) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الاصول لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 21
- شكل (22) نسبة الديون المتعثرة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية اثناء الفصل الرابع 2023 21
- شكل (23) الائتمان النقدي المقدم لكل من القطاعات الحقيقية خلال الفصل الرابع عام 2023 22
- شكل (24) صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة 22
- شكل (25) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي 23

الفصل الثالث 30-25

- شكل (26) معدل التضخم 25
- شكل (27) حوالات الخزينة والحوالات المخصومة من قبل المصارف العاملة 26
- شكل (28) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية 27
- شكل (29) الناتج المحلي والمخفض الضمني 28
- شكل (30) فجوة الناتج المحلي الإجمالي 29
- شكل (31) معامل الاستقرار النقدي 30

قائمة الجداول

الفصل الاول 8-2

جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة 8

الفصل الثاني 24-9

جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل اداء المصارف 24

الفصل الثالث 30-25

جدول (3) المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي 30

المقدمة:

يُعد تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي أحد أهم الوسائل الرقابية المباشرة على هذا القطاع، وذلك من خلال المؤشرات التي يحتويها والقادرة على التنبؤ في حدوث الأزمات الوشيكة والمحملة بصورة عامة وإن لم تتحقق، فضلاً عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه. ويشتمل التقرير على ثلاث فصول تغطي غالبية المؤشرات التي تؤثر في عمل السلطة النقدية، تضمن الفصل الأول من التقرير تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة عن طريق عدة مؤشرات من أبرزها نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2)، إذ انخفضت لتصل إلى (80.6%) في الفصل الرابع 2023 مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق والتي بلغت فيه (83.6%) وهي أكبر من النسبة المعيارية والبالغة (20%)، إذ كان الانخفاض بهذه النسبة نتيجة ارتفاع عرض النقد الواسع بنسبة (7.5%) بنسبة أعلى من ارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية، والذي ارتفع بنسبة (3.7%) خلال ذات الفترة.

أمّا الفصل الثاني والمتضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، فقد بلغت نسبة إجمالي الإئتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (51.9%) في الفصل الرابع من عام 2023، إذ لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%)، كما شهدت نسبة المضاعف النقدي في الفصل الرابع من عام 2023 انخفاضاً ليصل إلى (1.09%) بعدما كان (1.16%) للفصل ذاته من عام 2022 نتيجة ارتفاع الاحتياطيات الفائضة للمصارف لدى البنك المركزي بنسبة (1.2%) وبنسبة أكبر من ارتفاع حجم الودائع لدى المصارف، أمّا فيما يخص مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الإئتمان النقدي فقد انخفض بنسبة (12.9%) في الفصل الرابع من عام 2023 لتبلغ النسبة (6.26%) بعد أن كانت (7.19%) خلال ذات الفصل من عام 2022.

وقد تم التطرق في الفصل الثالث إلى تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير في الجهاز المصرفي العراقي، وعند العودة إلى معدل التضخم يُلاحظ أنه انخفض بنسبة (9.1%) ليسجل (4.0%) في الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كان (4.4%) في ذات الفصل من عام 2022، أمّا في ما يخص حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام فقد انخفضت من (8.2%) خلال الفصل الرابع من عام 2022 إلى (7.2%) خلال الفصل ذاته من عام 2023، بمعنى تراجع حدة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الإئتمان، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاض بنسبة (7.3%) أثناء الفصل الرابع من عام 2023 إذ بلغ مقدار (89.3) تريليون دينار بعد أن كان (96.3) تريليون دينار خلال الفصل الرابع من عام 2022.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

الفصل الأول: تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

تحليل استقرار قيمة العملة ينطوي على مراقبة عدة مؤشرات تظهر سلوكاً غير عادياً قبل الأزمات عندما يتجاوز المؤشر حداً معيناً، وتُعتبر هذه "إشارات" تحذير من احتمالية حدوث أزمة لقيمة العملة في الـ 24 شهراً التالية. ومن بين أهم تلك المؤشرات التي توفر تحليلاً دقيقاً للتقلبات في قيمة العملة الوطنية: هي نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة، ونسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2)، وكذلك عدد أشهر الاستيرادات التي يمكن تغطيتها بواسطة صافي الاحتياطيات الأجنبية، بالإضافة إلى معدلات التغير في أسعار الفائدة.

أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية:

تُعد كفاية الاحتياطيات الأجنبية في البنوك المركزية مؤشراً حيوياً لاستقرار النظام المالي، وقدرته على مواجهة التحديات الخارجية. وتعتبر هذه الاحتياطيات بمثابة وسيلة لحماية العملة الوطنية من التقلبات الخارجية التي تصيب النظام المالي، كما وتُعتبر أحد المؤشرات الرئيسية لثقة المستثمرين في الاقتصاد. يوجد العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس كفاية الاحتياطيات الأجنبية، ومنها:

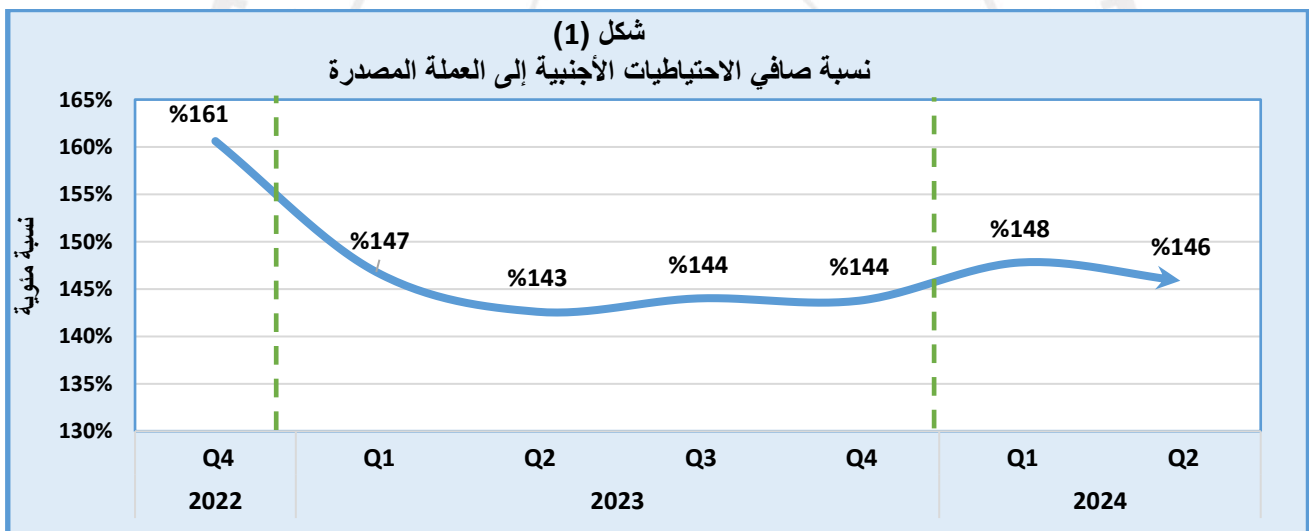
1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة:

يُعد صافي الاحتياطيات الأجنبية خط الدفاع الأول لاستقرار العملة الوطنية ودعم الاقتصاد الوطني. وذلك من خلال الحفاظ على مستوى مناسب من هذه الاحتياطيات يضمن للبنك المركزي قدرته على مواجهة التقلبات في سوق العملات الأجنبية وحماية قيمة العملة الوطنية. وتُعتبر نسبة هذا المؤشر عن العلاقة بين قيمة صافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي وقيمة العملة الوطنية في النظام المالي. إذ يُعتبر ارتفاع النسبة إشارة جيدة في النظام المالي والاقتصادي، بينما يُشير انخفاضها إلى وجود مشاكل قد تؤثر سلباً على القيمة الخارجية للعملة وعلى الاقتصاد المحلي.

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

ومن الشكل (1)، نرى انخفاضاً في نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للعملة المصدرة إلى (144%) في الفصل الرابع من عام 2023 مقارنة بـ (161%) في الفصل الرابع من العام السابق، إذ يعزى هذا الانخفاض إلى الدفاع عن سعر الصرف نتيجة طلب الحكومة للدينار لتمويل الإنفاق مما أدى إلى ارتفاع العملة المصدرة بنسبة (15.9%) التي تفوقت على نمو صافي الاحتياطيات الأجنبية البالغ (3.7%). ومع ذلك لا تزال هذه النسبة إيجابية ومؤثرة لأنها تتجاوز النسبة المعيارية المحددة (100%).

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للعملة المصدرة إلى (148%) و (146%) على التوالي في الفصلين الأول والثاني من عام 2024، بافتراض ارتفاع أسعار النفط إلى (85.7) دولار/ برميل في الشهر الثالث من عام 2024 و (87.3) دولار/ برميل في الشهر السادس لذات العام، بعد أن كانت (84.0) دولار/ برميل في الشهر الثاني عشر من عام 2023.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

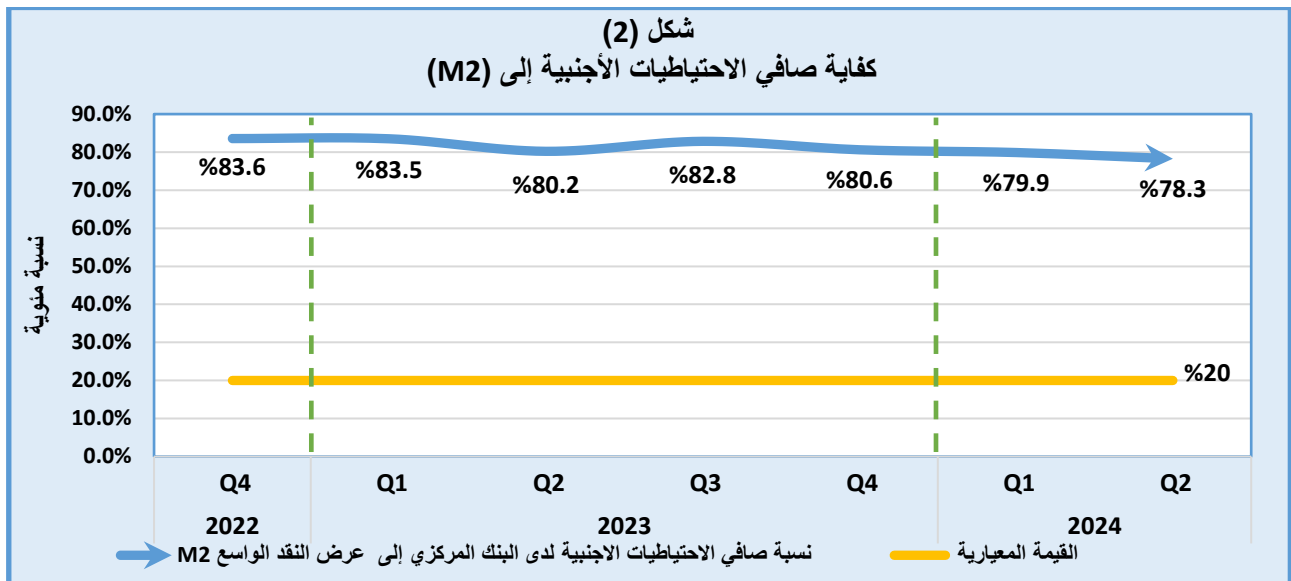
* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

يتم قياس هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الاحتياطيات الأجنبية على (M2)، يُبين الشكل (2) أن نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) في الفصل الرابع من عام 2023 قد بلغت (80.6%) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية المحددة بـ (20%)، على الرغم من انخفاضها بنسبة (3.5%) مقارنة بالفصل ذاته من عام

2022.

ومن المتوقع أن تبقى نسبة المؤشر أعلى من النسبة المعيارية خلال الفصلين الأول والثاني من عام 2024 لتبلغ (79.9%) و (78.3%) على التوالي.

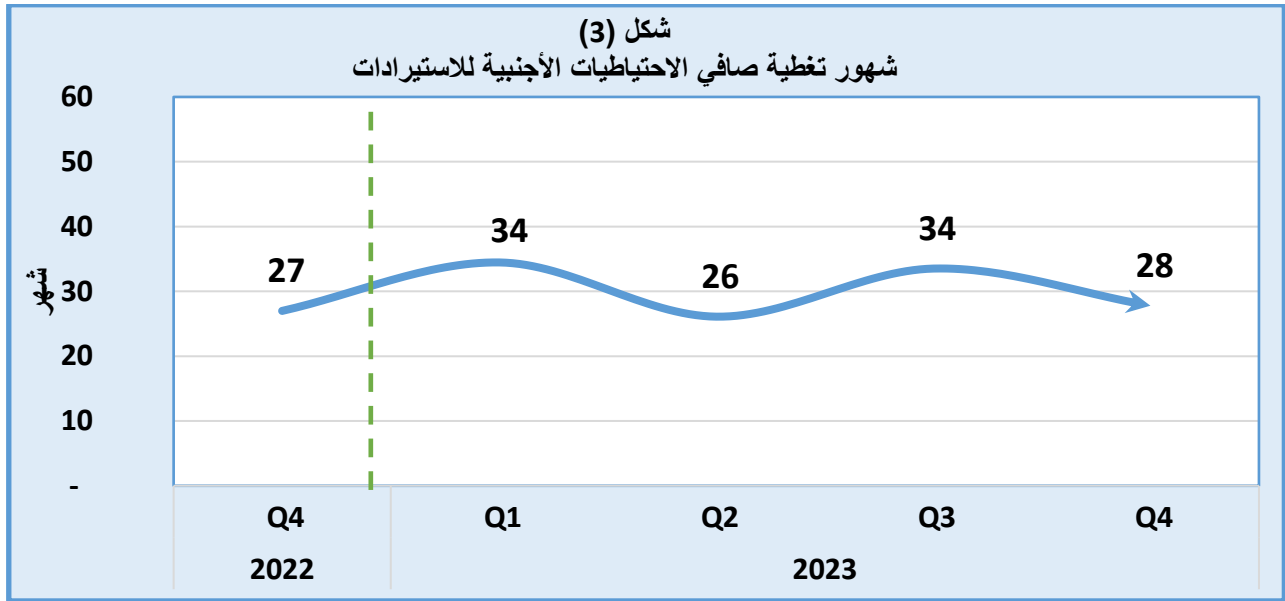


3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات:

يستخدم هذا المؤشر في تقييم جودة اقتصاد البلد واستقرار النظام المالي الخاص به. إذ تهتم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراقبة هذا المؤشر لتوجيه الدعم المالي اللازم في حالة الحاجة. ويتراوح الحد الأدنى لهذا المؤشر في بعض البلدان ما بين 4 أو 5 أشهر، وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى حسب وضعها الاقتصادي. في العراق بلغ الحد الأدنى المقبول لهذا المؤشر مدة 6 أشهر¹.

شهدت مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات في الفصل الرابع من عام 2023 ارتفاعاً لتبلغ (28) شهراً، بعد أن كانت (27) شهراً في الفصل ذاته من العام السابق. جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة صافي الاحتياطيات الأجنبية من (140.6) ترليون دينار إلى (145.9) ترليون دينار خلال ذات الفترة، إضافة إلى رفع قيمة العملة الوطنية من خلال سعر الصرف مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق، وكما موضح في الشكل (3).

1 علي محسن العلق، الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات، ص7.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

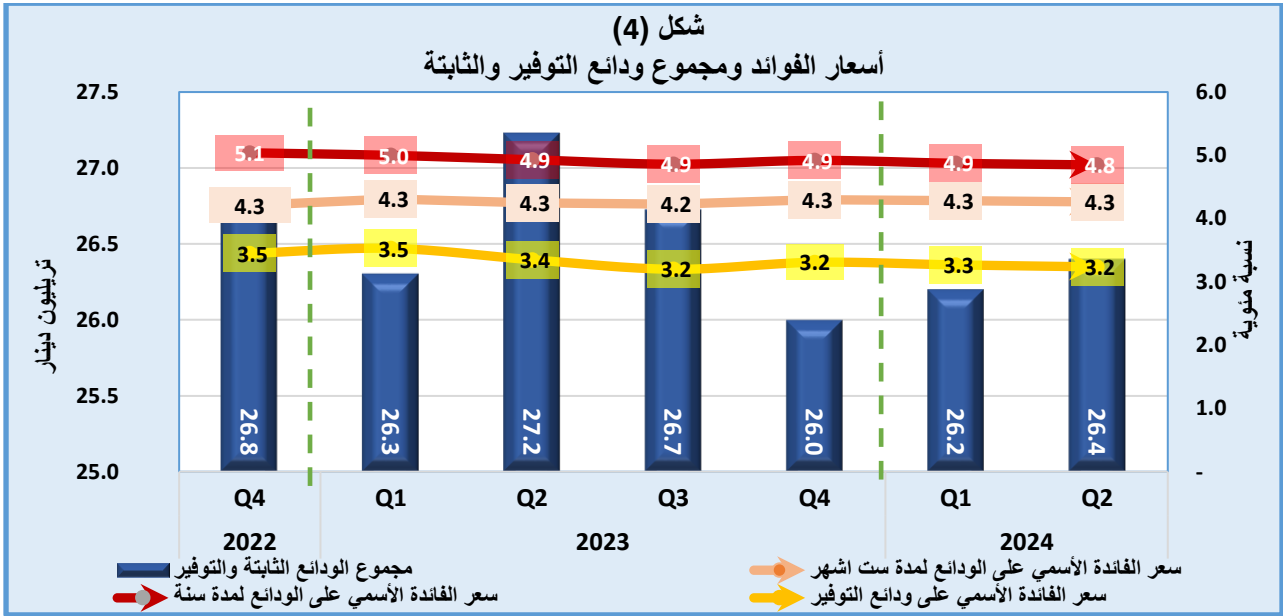
ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة:

تعتبر معدلات أسعار الفائدة أحد أهم العوامل التي تؤثر على الاقتصادات الوطنية والعالمية. فعندما ترتفع معدلات أسعار الفائدة للودائع، يصبح الإيداع أكثر جاذبية للمدخرين، وعندما تُخفّض المصارف معدلات أسعار الفائدة فإن ذلك يشجع المقترضين على الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتقليل معدلات البطالة، لكن في بعض الحالات يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة في التضخم عندما لا يستجيب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثير على قيمة العملة الوطنية.

1. أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع:

يعتمد تأثير أسعار الفائدة على قيمة العملة الوطنية على عدة عوامل، بما في ذلك معدل التضخم وحجم الإنتاج المحلي. ويُوضّح الشكل (4) أن ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة ذو أثر ضعيف على حجم الودائع، إذ يلحظ احتفاظ أسعار الفائدة لمدة 6 أشهر من (4.3%) في الفصل الرابع عام 2022، وكذلك انخفاض أسعار الفائدة لمدة سنة من (5.1%) إلى (4.9%) وانخفضت أيضاً نسبة الفائدة على وداائع التوفير من (3.5%) إلى (3.2%)، وعلى الرغم من هذه التغيرات في أسعار الفائدة إلا أنها لم تؤثر بنسبة ملحوظة على حجم الودائع.

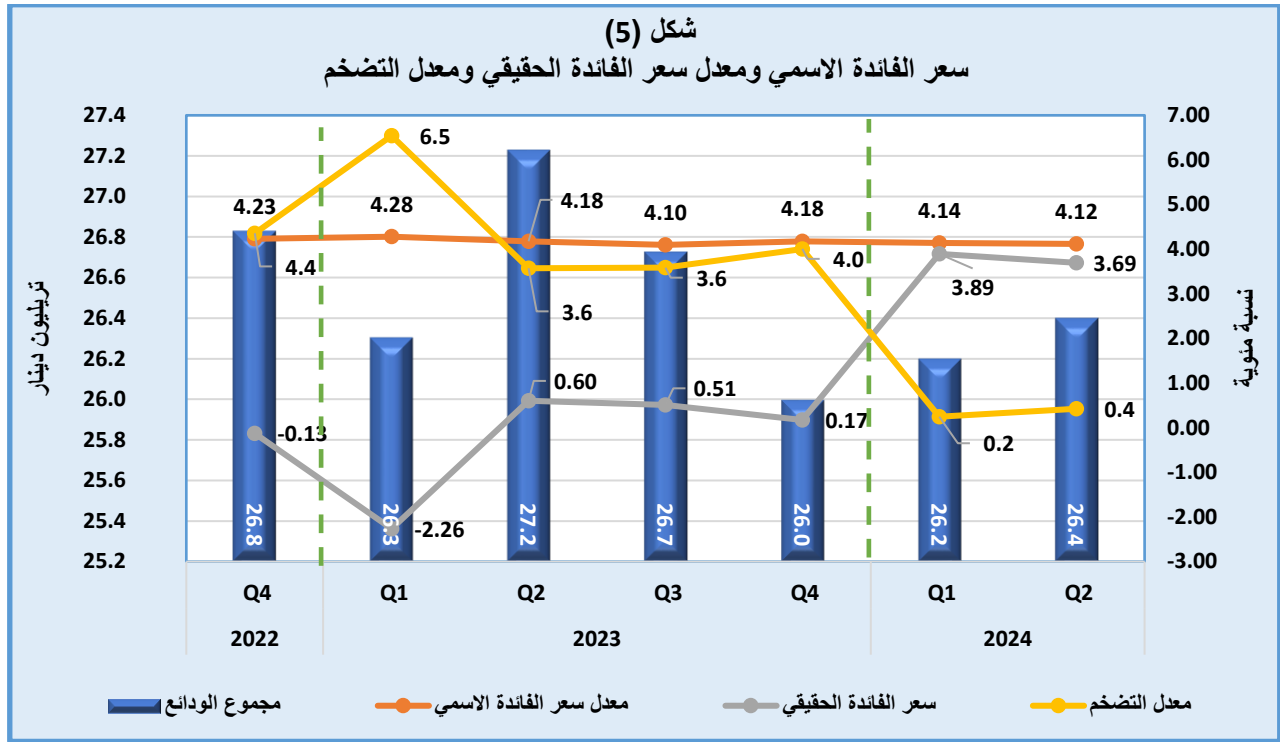
ومن المتوقع أن يستقر سعر الفائدة الأسمي على الودائع لمدة 6 أشهر ولمدة سنة خلال الفصل الأول من عام 2024 ومن ثم ينخفض على ودائع التوفير والودائع لمدة سنة في الفصل الثاني من العام ذاته بمقدار (0.1%) عن الفصل الأول من نفس العام مع توقع ارتفاع حجم الودائع، وهذا يعني أن أثر تغير أسعار الفائدة ضعيف على حجم الودائع.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.
* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

2. أسعار الفائدة الحقيقية:

يُعد سعر الفائدة الحقيقي مؤشراً مهماً كونه يأخذ بنظر الاعتبار الضغوط التضخمية وتأثيراتها على أسعار الفائدة الاسمية، ويبين الشكل (5) ارتفاعاً في سعر الفائدة الحقيقي اثناء الفصل الرابع من عام 2023 ليصل إلى (0.17%) مقارنة بذات النسبة في الفصل الرابع من عام 2022 والبالغة (0.13%-) ، إذ كان لتراجع معدل التضخم من (4.4%) إلى (4.0%) خلال الفترة نفسها الأثر في رفع سعر الفائدة الحقيقي. ومن المتوقع أن يرتفع سعر الفائدة الحقيقية خلال الفصلين الأول والثاني من عام 2024، ليصل إلى (3.89%) و (3.69%) متأثراً بانخفاض معدل التضخم.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

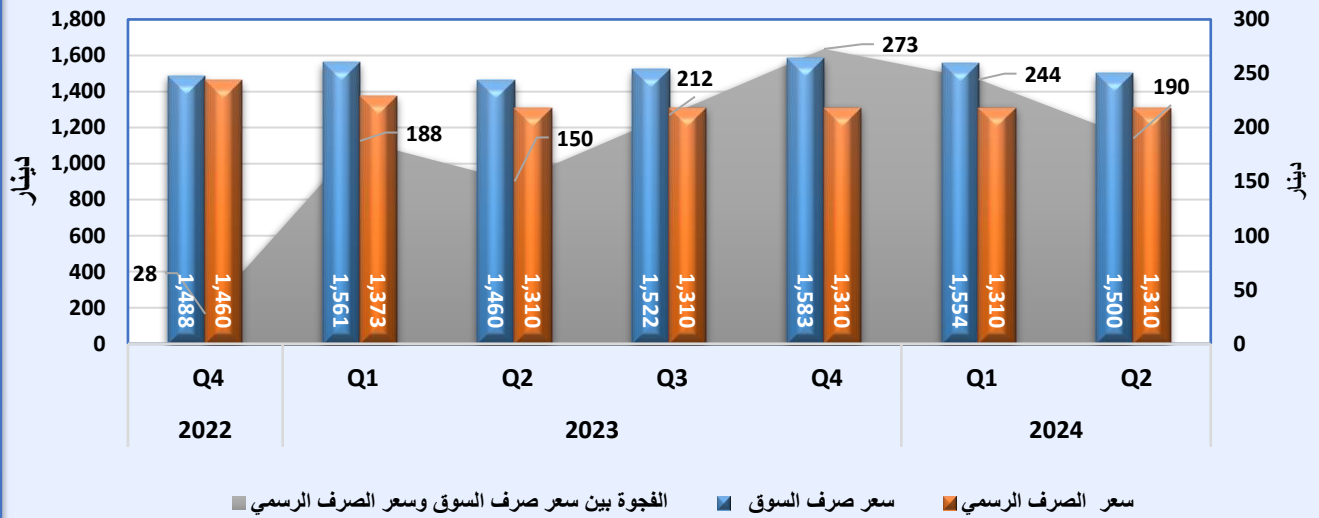
ثالثاً: الفجوة بين سعر صرف السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي:

يُوضّح الشكل (6) الفجوة بين سعر صرف السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي ، ويلاحظ أن هناك اتساعاً في هذه الفجوة لتصل إلى (273) ديناراً خلال الفصل الرابع من عام 2023 بعدما كانت (28) ديناراً مقارنة بنفس الفصل من عام 2022، نتيجة عدم استقرار الطلب على العملة الأجنبية، وهذا ما يدفع البنك المركزي إلى متابعة أسعار الصرف والمحافظة عليها والدفاع عن استقرارها للعبور من تلك الازمة بإتباعه جملة من السياسات التي من شأنها أن تحافظ على استقرار المستوى العام للأسعار، علماً أنه لم يعد سعر الصرف بالمتبث الديناميكي للتضخم، وذلك لأن المبيعات من خلال المنصة الإلكترونية والبيع التعريزي تُشكل أكثر من نسبة (90%) وبالسعر الرسمي.

ومن المتوقع أن تنخفض تلك الفجوة في الفصلين الأول والثاني من عام 2024، لتصل إلى (244) دينار و (190) دينار على التوالي.

شكل (6)

الفجوة بين سعر صرف السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.
- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء.
* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

جدول (1)

المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة

معدل التغير %	الفصل الرابع 2023	الفصل الرابع 2022	اسم المؤشر
3.8	145.9	140.6	صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (تريليون دينار)
15.9	101.5	87.6	العملة المصدرة (تريليون دينار)
-10.6	144	161	نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى العملة المصدرة (%)
7.5	181.0	168.3	عرض النقد الواسع (M2) (تريليون دينار)
-3.6	80.6	83.6	نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى عرض النقد الواسع (M2) (%)
1.3	15.8	15.6	إجمالي الاستيرادات (تريليون دينار)
-48.1	14	27	شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات (شهوراً)
-3.0	26.0	26.8	مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (تريليون دينار)
0	4.3	4.3	سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة ست اشهر (%)
-3.9	4.9	5.1	سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة سنة (%)
-8.6	3.2	3.5	سعر الفائدة الاسمي على ودايع التوفير (%)
-1.2	4.18	4.23	معدل سعر الفائدة الاسمي (%)
230.8	0.17	- 0.13	سعر الفائدة الحقيقي (%)

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، الموقع الإحصائي.
- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، قسم احصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف

يُمكن من خلال تحليل وقياس المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، وهذا عن طريق عدة مؤشرات كمؤشر إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، ومؤشر القروض المُتعثِّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، ومؤشر القروض المُتعثِّرة إلى إجمالي الودائع، للتعرف على كفاءة المصارف العاملة في إدارة الائتمان النقدي ودورها في جذب الودائع، كما يمكن من خلال مؤشر ربحية المصارف، ومؤشر المضاعف النقدي ومؤشر صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة، بيان مدى قدرة الإدارة في المصارف العاملة على تحقيق الأرباح، وفيما يلي أهم المؤشرات الخاصة بأداء المصارف:

1- تسهيلات الإقراض القائمة إلى إجمالي مطلوبات المصارف:

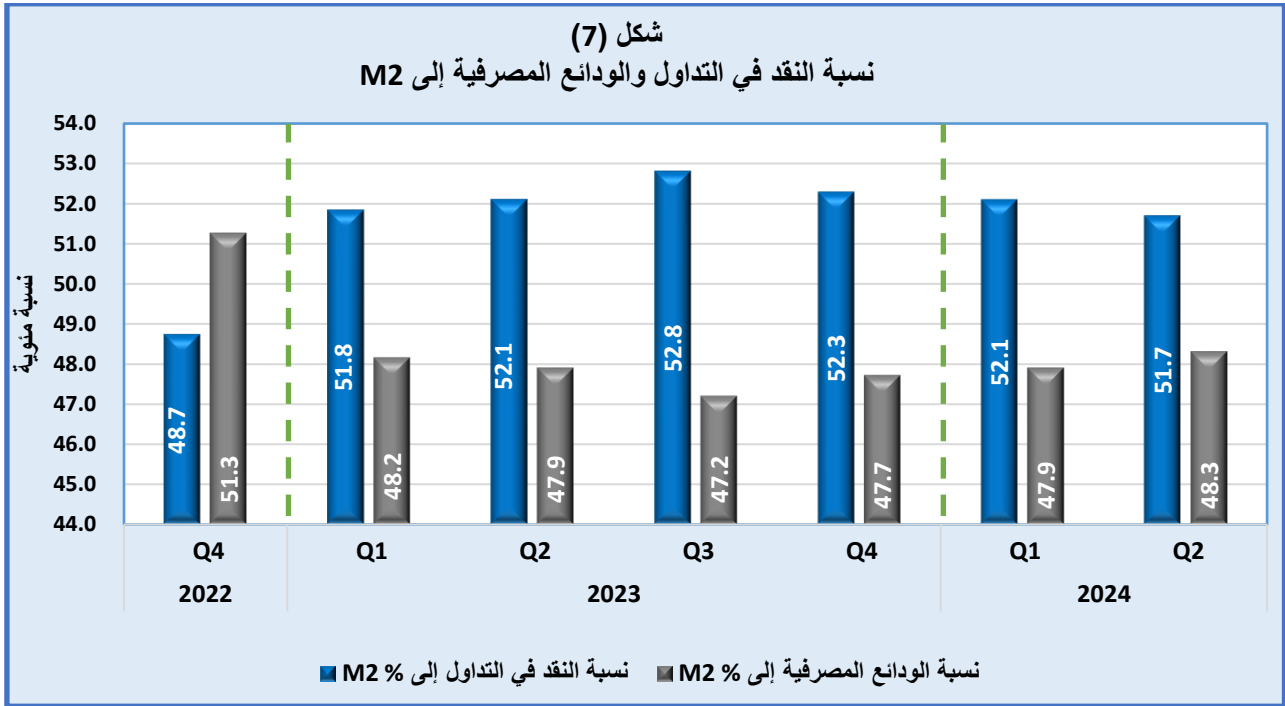
تختلف تسهيلات الإقراض القائمة التي يقدمها البنك المركزي للمصارف العاملة باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وفقاً للأزمات التي تتعرض لها المصارف العاملة، إذ توفر التسهيلات مزيد من الدعم المالي للمصارف، وقد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه الشروط القانونية لمساعدة المصارف التي تعاني من أزمات مالية، إذ يرى البنك المركزي أنَّ المصارف يجب ان تمتلك السيولة الكافية لمواجهة سحبات مودعيها وللحفاظ على النظام المصرفي من الانهيار، لذا يجب أنَّ يكون طلب المعونة قائم على حاجتها لتحسين السيولة، لكون أزمة السيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويُلاحظ أنَّ البنك المركزي العراقي لم يقدّم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الرابع من عام 2023، لعدم حاجة المصارف العاملة إلى سيولة طارئة او سحبات استثنائية، أو لعدم تلبيتها الشروط المذكورة.

2- الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

تُعتبر الودائع المصرفية عن مقدار الملائة المالية التي تتمتع بها المصارف، والتي يمكن الحصول عليها من خلال تنويع الخدمات المقدمة إلى الجمهور من أجل جذب عدد أكبر من المودعين إلى المصرف، وبالتالي فإن هذا المؤشر يمثل رغبة الجمهور في التوجه نحو المصارف نتيجة الحاجة إليها لغرض الحصول على الخدمات التي تعمل على جذب الجمهور إليها، فضلاً عن أنَّ حجم الودائع لدى المصرف يمثل مؤشراً لنشاطه من جهة ومدى انتشار خدماتها المصرفية من جهة أخرى، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، ويوضِّح الشكل (7) أنَّ نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) قد انخفضت أثناء الفصل الرابع من عام 2023 إلى (47.7%) بعدما كانت (51.3%) للفصل ذاته من عام 2022، وفي المقابل ارتفع مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M2) من (48.7%) في الفصل الرابع من عام 2022 إلى (52.3%) للفصل ذاته من عام 2023، وهذا يدل على أن غالبية العملة المصدرة من البنك المركزي تذهب باتجاه النقد في التداول

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

وليس كودائع مصرفية نتيجة انخفاض الوعي المصرفي بالإفادة من خدمات المصارف المالية التي تقدمها على الرغم من التحسن التدريجي في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني. وتشير التوقعات إلى أن نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) ستبلغ (47.9%) و (48.3%) على التوالي في الفصلين الأول والثاني لعام 2024، فيما أظهرت توقعات أن نسبة النقد في التداول إلى (M2) ستبلغ (52.1%) و(51.7%) على التوالي لذات الفترة المذكورة.



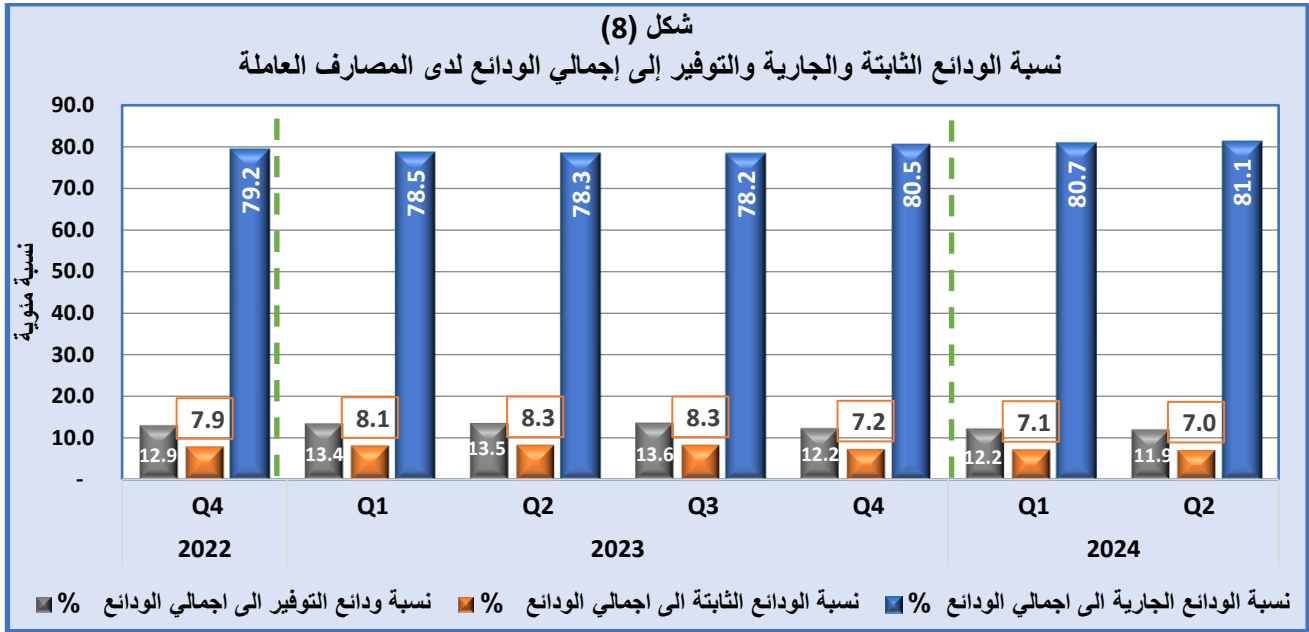
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

3 - أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق:

بالنظر إلى أنواع الودائع لدى المصارف العاملة يُلاحظ أنّ الودائع الجارية قد استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ ارتفعت نسبتها من إجمالي الودائع إلى (80.5%) أثناء الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كانت (79.2%) خلال الفصل ذاته عام 2022، في حين انخفضت نسبة الودائع الثابتة إلى (7.2%) في الفصل الرابع لعام 2023 بعدما كانت (7.9%) في الفصل من عام 2022، أمّا فيما يخصّ ودائع التوفير فقد انخفضت هي الأخرى من (12.9%) أثناء الفصل الرابع من عام 2022 إلى (12.2%) للفصل ذاته من عام 2023، بمعنى إن الوعي المصرفي ما زال منخفض لدى الأفراد، وهذا يتطلب أن تكون المصارف العاملة أكثر فاعلية في جذب الودائع من خلال تقديم المزيد من الخدمات مع زيادة الدعاية الإعلانية التي تبين فوائد الإيداع المصرفي، يُوضّح الشكل (8) حجم الودائع لدى المصارف العاملة.

وتشير التوقعات إلى أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع ستبلغ نسبة (80.7%) و (81.1%) على التوالي في الفصلين الأول والثاني لعام (2024)، فيما أظهرت التوقعات أن نسبة ودائع التوفير في الفصل الأول من عام 2024 ستبقى ذاتها كما في الفصل الرابع من عام 2023 (12.2%) وستتخفف في الفصل الثاني لتبلغ (11.9%) لذات العام، أما بخصوص الودائع الثابتة فمن المتوقع أن تسجل نسبة (7.1%) و (7.0%) على التوالي لذات الفترة.



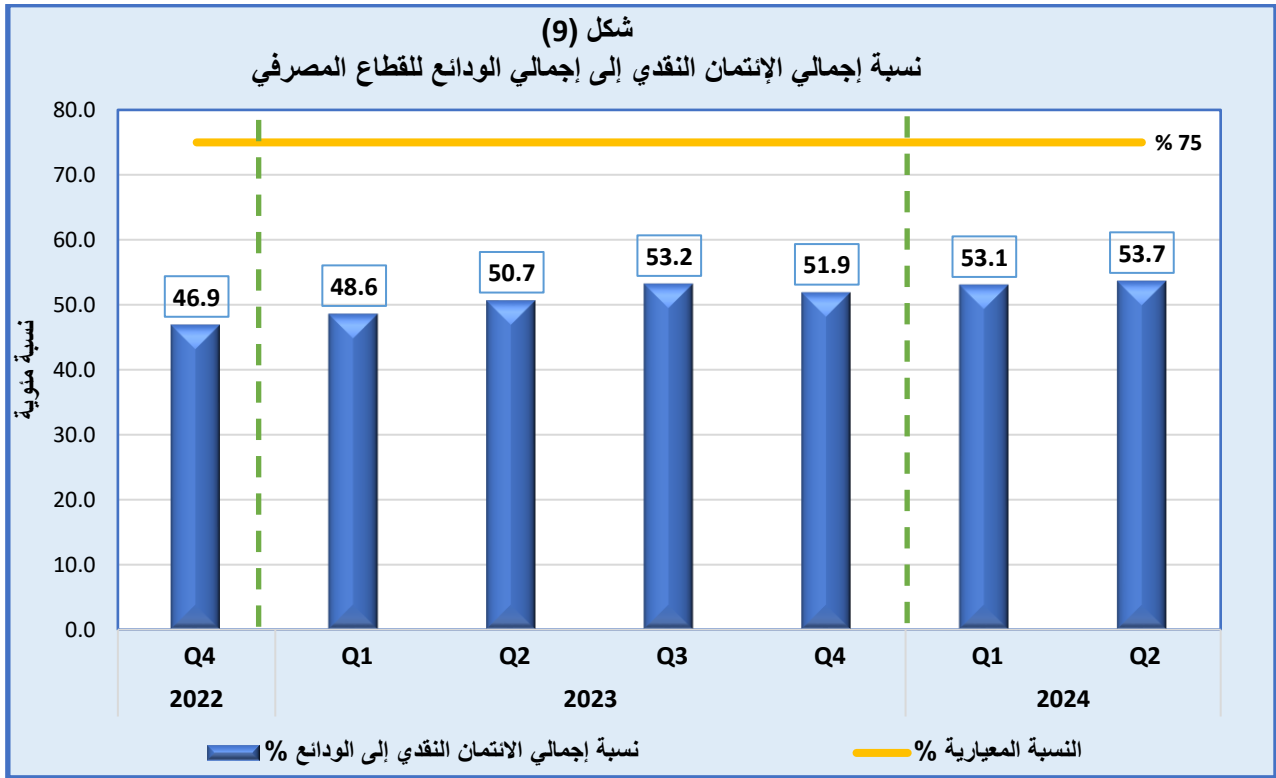
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

4- إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع:

يُبين هذا المؤشر قدرة المصارف على توظيف الأموال المتحصلة من الودائع لتلبية احتياجات الزبائن من الائتمان، إذ حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند (75%) للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحبات الزبائن وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتُقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، إذ يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (9) يوضح أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ارتفعت من (46.9%) في الفصل الرابع من عام 2022 إلى (51.9%) في الفصل ذاته من عام 2023، إذ لم تتجاوز النسبة المحددة من قبل البنك المركزي.

ويتوقع أن ترتفع النسبة لتبلغ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع إلى (53.1%) و (53.7%) على التوالي للفصلين الأول والثاني من عام 2024.

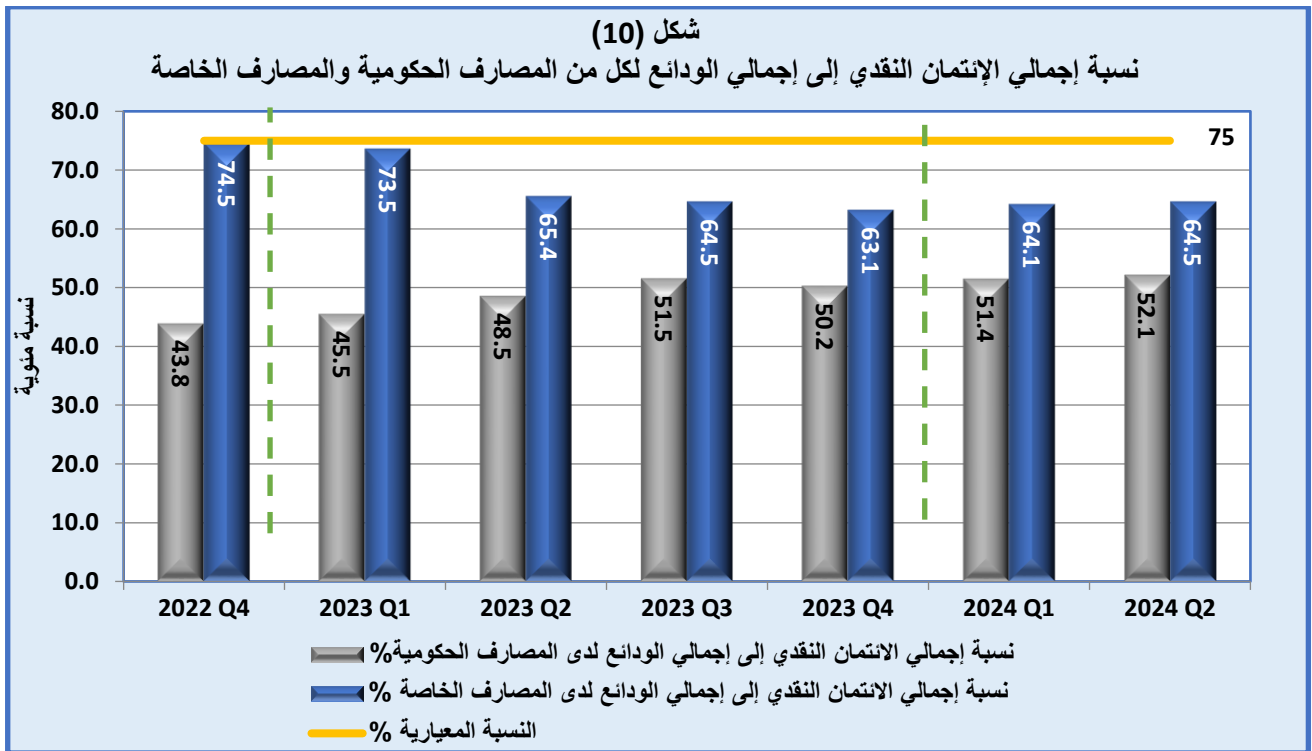


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

كما وتبين أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة أكبر من المصارف الحكومية على الرغم من انخفاضها خلال هذا الفصل والشكل (10) يبيّن أنّ النسبة لدى المصارف الخاصة بلغت (63.1%) في الفصل الرابع عام 2023 بعدما كانت (74.5%) للفصل ذاته من عام 2022، نتيجة زيادة إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة من (13.2) تريليون دينار في الفصل الرابع من عام 2022 إلى (17.2) تريليون دينار للفصل نفسه في عام 2023، أمّا فيما يخصّ المصارف الحكومية فهي لم تتجاوز النسبة المحددة أيضًا إذ بلغت (50.2%) هذه النسبة في الفصل الرابع من عام 2023.

ويتوقع أن ترتفع نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف الحكومية بنسبة (51.4) و (52.1) على التوالي في الفصلين الأول والثاني من عام 2024، والمصارف الخاصة إلى نسبة (64.1%) و (64.5%) على التوالي لذات الفترة.



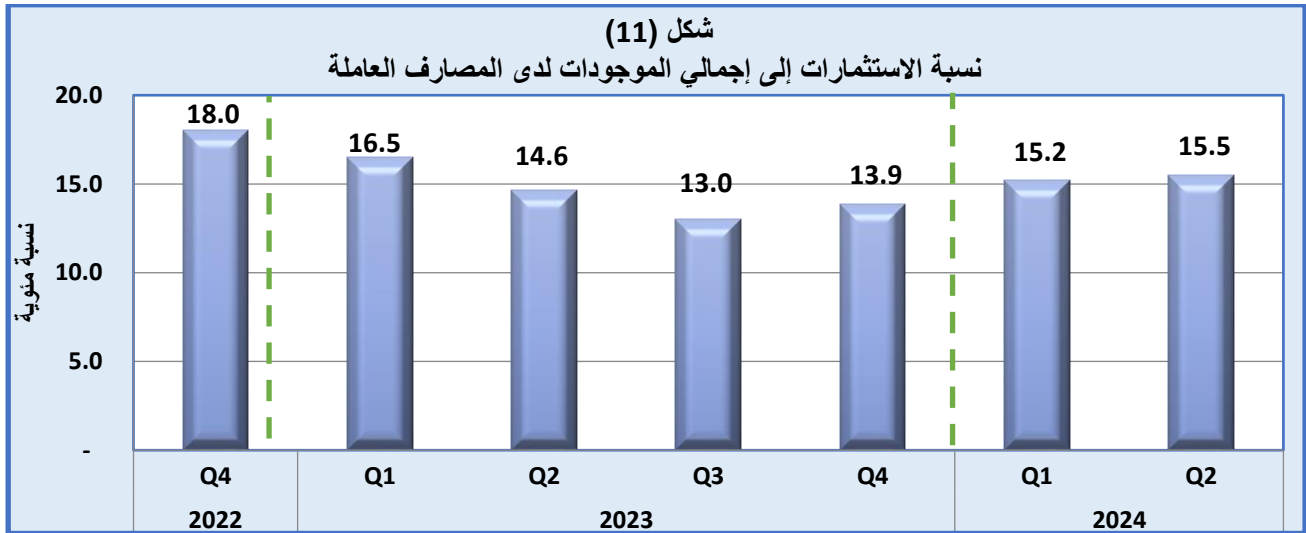
المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

5 - استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تبين حجم الاستثمارات الفعلية داخل ميزانيات المصارف العاملة، وتبرز أهمية الاستثمارات في العائد الذي توفره للمصرف وزيادة الأرباح لديها خاصة إذا كانت هذه الاستثمارات تُحَفِّز القطاعات الاقتصادية، وتنعكس بشكل ايجابي داخل القطاع الحقيقي، إذ تُمَوِّل الاستثمارات من رأس مال المصرف والودائع المتوفرة لديه، وتكون في جانب الموجودات ضمن ميزانية المصرف، لذلك يتم قياسها إلى إجمالي الموجودات لغرض معرفة حجمها لدى المصرف، والشكل (11) يُوضِّح أن حجم الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة قد انخفضت من (18.0%) خلال الفصل الرابع 2022 إلى (13.9%) أثناء الفصل ذاته من عام 2023، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض الاستثمارات لدى المصارف الحكومية.

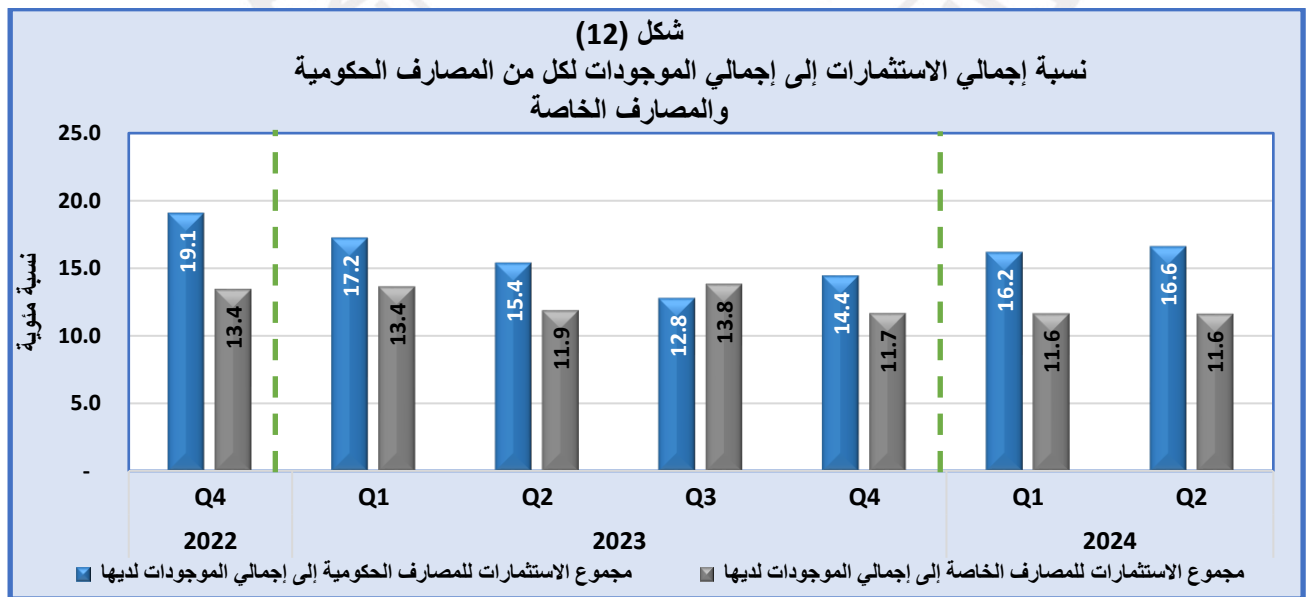
ويتوقع أن تبلغ نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة للفصلين الأول والثاني من عام 2024 نسبة (15.2%) و (15.5%) على التوالي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية، نجد أنّ نسبة الاستثمارات إلى حجم الموجودات لدى المصارف الحكومية أكبر من نظيرتها في المصارف الخاصة، يُبيّن الشكل (12) أنّ حجم الاستثمارات إلى الموجودات لدى المصارف الحكومية قد انخفض من (19.1%) خلال الفصل الرابع من عام 2022 إلى (14.4%) في الفصل ذاته من عام 2023، وكذلك انخفضت الاستثمارات لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الموجودات من (13.4%) خلال الفصل الرابع من عام 2022 إلى (11.7%) في الفصل ذاته من عام 2023، و الجدير بالذكر إنّ حجم الاستثمارات لدى المصارف الحكومية تُشكل (82.0%) إلى إجمالي الاستثمارات لدى المصارف أثناء الفصل الرابع 2023.



المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

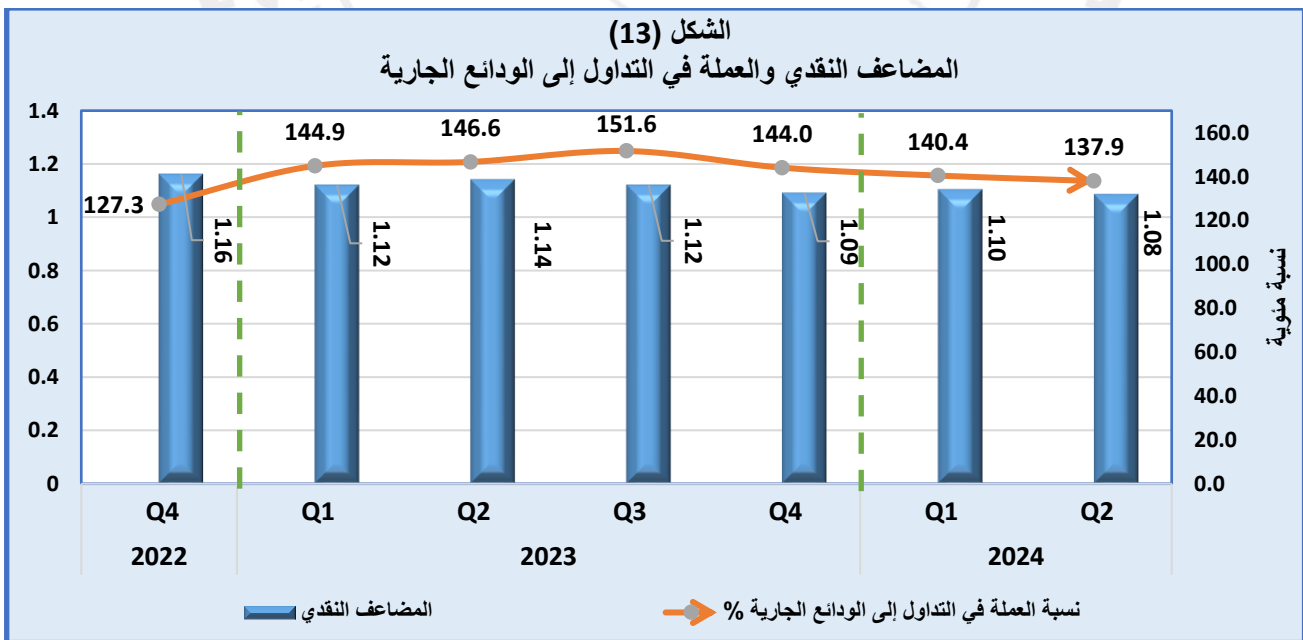
6 - المضاعف النقدي:

المضاعف النقدي:

يُعرّف المضاعف النقدي على إنه رغبة وقدرة المصارف على تحويل الودائع لديها إلى ائتمان، وبالتالي فإنه يمثل النشاط المصرفي داخل القطاع الحقيقي، فهو من جهة يُمثل رغبة الجمهور بالتوجه نحو المصارف نتيجة الخدمات التي تقدمها المصارف والتي من خلالها يتم كسب ثقة الجمهور، ومن جهة أخرى يمثل رغبة المصارف في منح الائتمان إلى الجمهور والفوائد المترتبة عليها نتيجة لذلك.

سجّل المضاعف النقدي انخفاضاً في الفصل الرابع من عام 2023 إذ بلغ (1.09) بعدما كان (1.16) للفصل ذاته من عام 2022، بسبب ارتفاع الاحتياطيات الفائضة للمصارف العاملة لدى البنك المركزي من (48.4) ترليون دينار إلى (49.0) ترليون دينار بنسبة نمو (1.2%) اثناء الفترة ذاتها، فضلاً عن ارتفاع نسبة النقد في التداول إلى الودائع الجارية في الفصل الرابع من عام 2023 لتبلغ (144%) بعد أن كانت (127.3%) لذات الفصل من عام 2022، وهذا يعكس رغبة المصارف المتحفظة في توسيع نشاطها المصرفي في قبال الاحتفاظ بجزء من

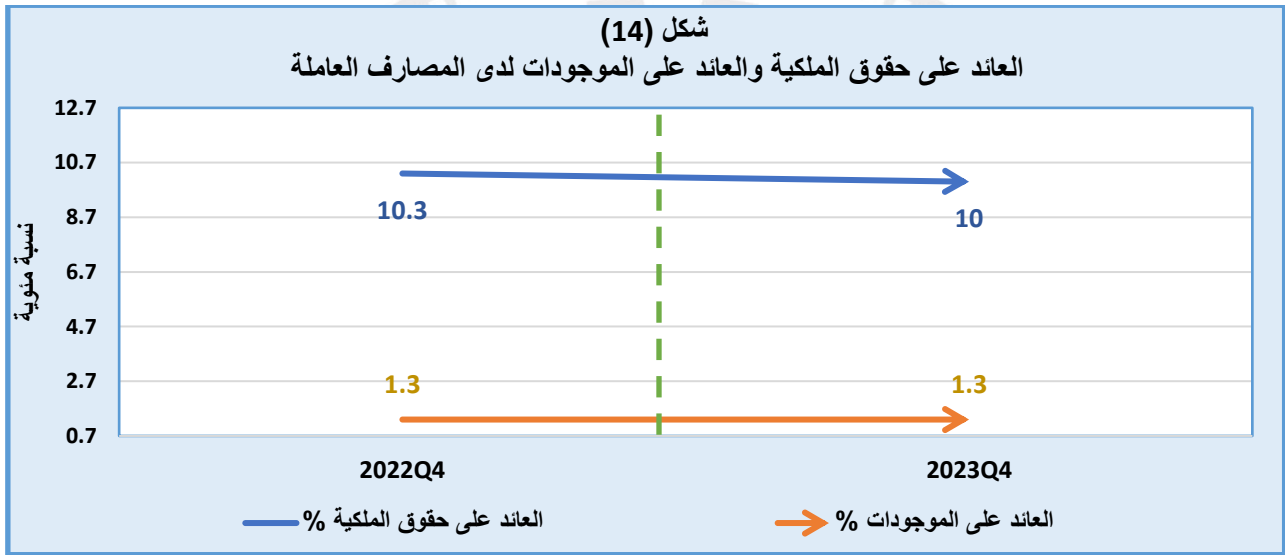
ودائعها لدى البنك المركزي، إذ انخفض إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة ليبلغ نسبة (63.1%) بعد أن كان (74.5%) لذات الفترة، وهذا ما أثر في انخفاض المضاعف النقدي. واطهرت التوقعات أنّ نسبة المضاعف النقدي قد تبلغ (1.1) في الفصل الأول ونسبة (1.08) في الفصل الثاني لعام (2024).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.
* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

7 - ربحية المصارف:

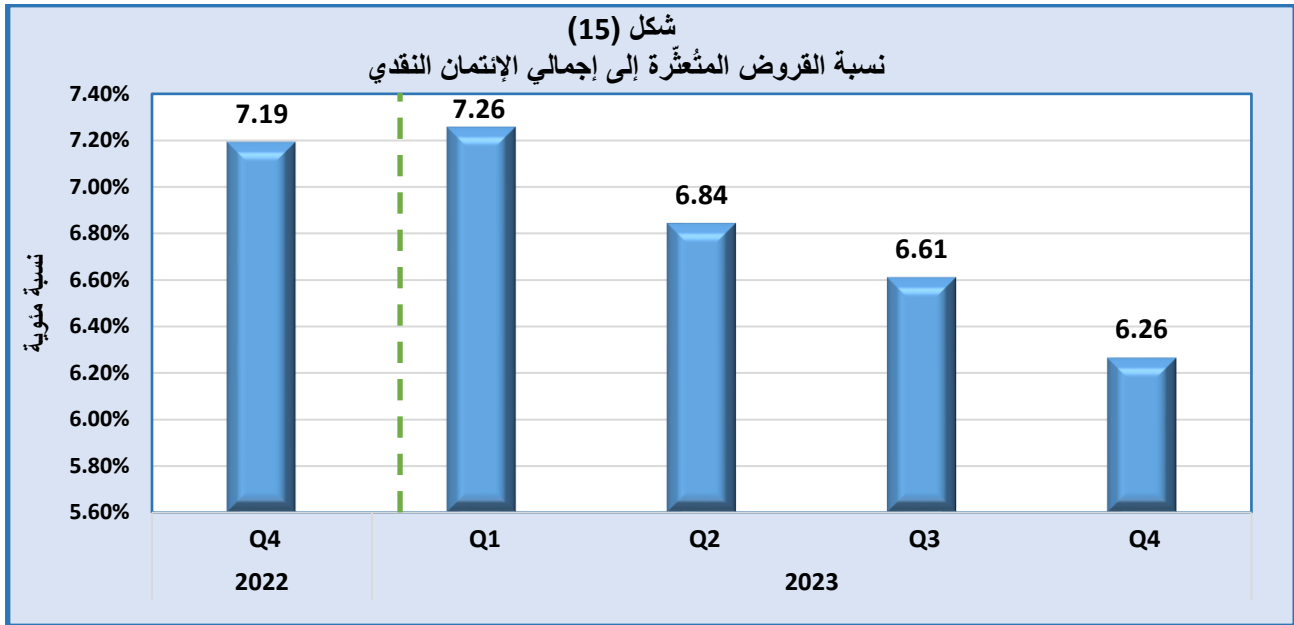
يُوضّح هذا المؤشر الأرباح التي تحصل عليها المصارف أو الخسارة التي تتكبدها، والشكل (14) يوضّح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي، إذ نجد أنّ هناك ثبات في نسبة العائد على الموجودات نتيجة اتساق النمو في كل من الموجودات والعائد، وانخفاضاً بنسبة العائد على حقوق الملكية نتيجة نمو حقوق الملكية بنسبة (15%) قياساً بنمو العائد بنسبة (10.2%)، إذ بلغت نسبة العائد على الموجودات في الفصل الرابع من عامي 2022 و2023 نسبة (1.3%)، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهد انخفاض طفيف إلى (10.0%) في الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كان (10.3%) في الفصل الرابع من عام 2022.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

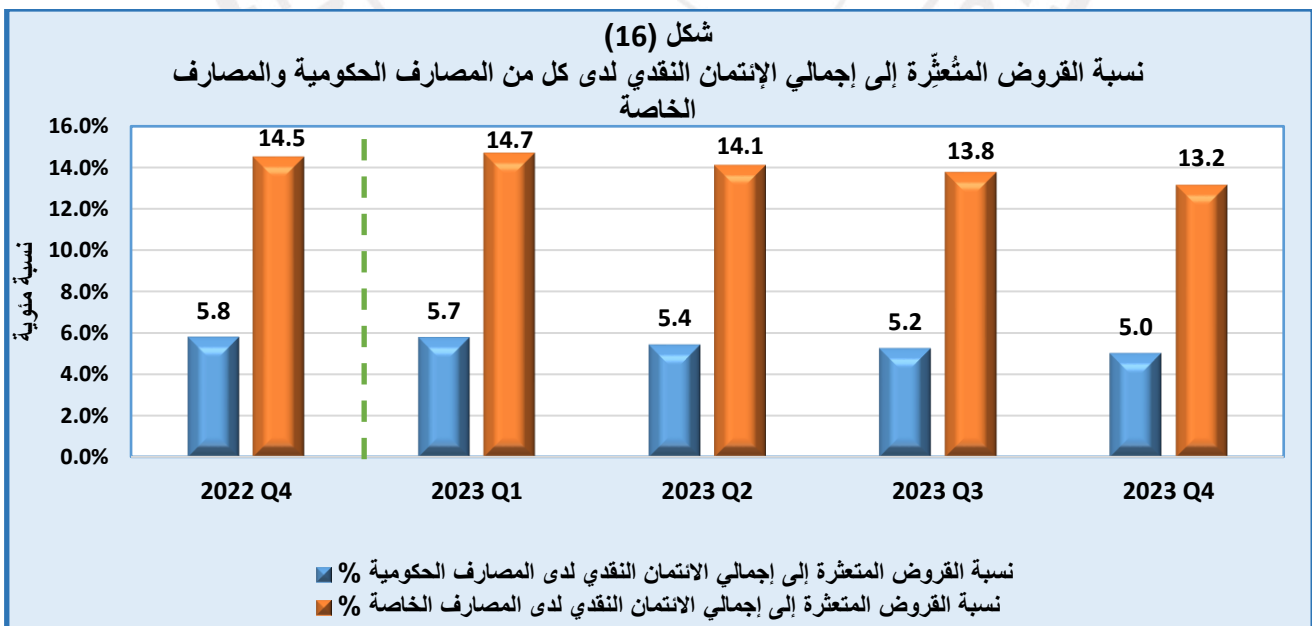
8 - القروض المتعثّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (15) يوضّح أنّ نسبة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الرابع من عام 2023 قد انخفضت إلى (6.26%) بعد أن كانت (7.19%) لذات الفصل من عام 2022، وهذا الانخفاض ناجم عن زيادة الائتمان الممنوح، إذ بلغ معدل نموها بمقدار (14%)، فضلاً عن استحصال بعض القروض المتعثّرة، إذ انخفض معدل نموها بنسبة (0.4%).



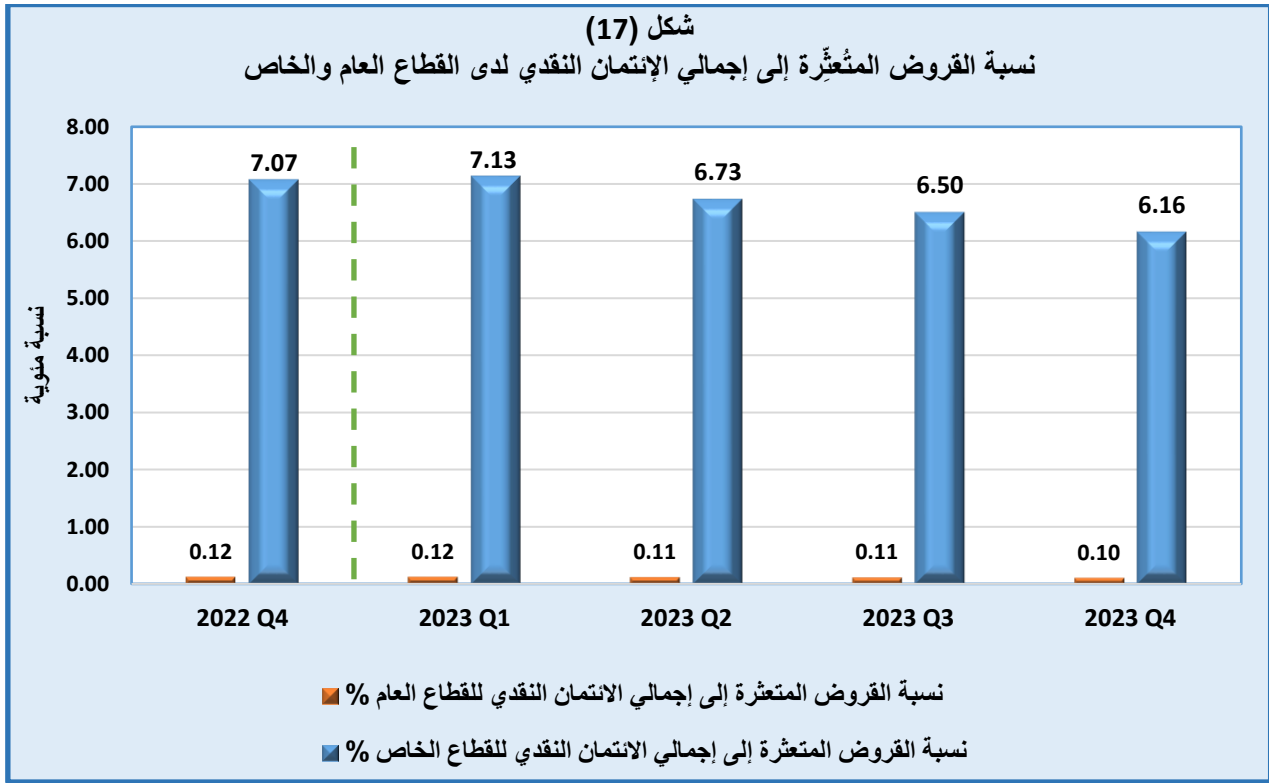
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

وعند النظر إلى تصنيف المصارف من حيث ملكيتها نجد أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها لدى المصارف الحكومية، والشكل (16) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة مستمرة في الانخفاض لتبلغ (13.2%) في الفصل الرابع من عام 2023، بعدما كانت (14.5%) لذات الفصل من عام 2022، كما وبلغت نسبة مخصص القروض المتعثرة للمصارف الخاصة (83%) إلى إجمالي الديون المتعثرة لديها، أمّا فيما يخصّ المصارف الحكومية بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لديها (5%) اثناء الفصل الرابع من عام 2023، في حين بلغت نسبة مخصص القروض المتعثرة للمصارف الحكومية إلى إجمالي الديون المتعثرة لديها (133%) خلال الفترة ذاتها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

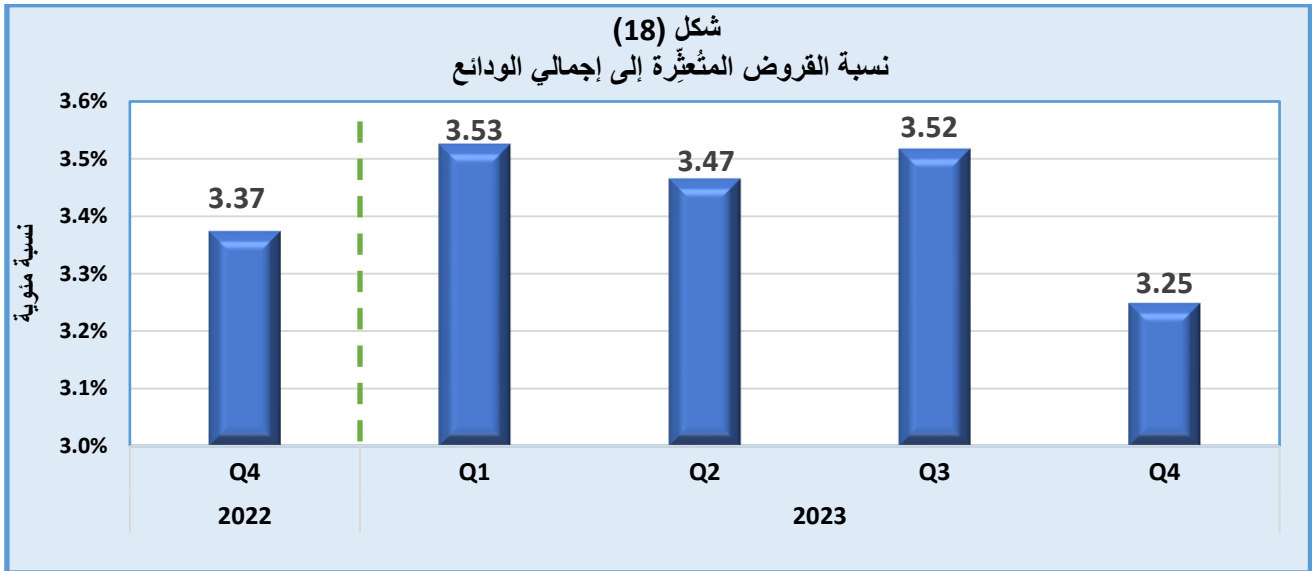
أما فيما يخص القروض المتعثرة لدى كُلي من القطاع الخاص والقطاع العام، يلحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أعلى من نظيره القطاع العام، إذ بلغت النسبة لدى القطاع الخاص (6.16%) أثناء الفصل الرابع 2023، في حين بلغت هذه النسبة لدى للقطاع العام (0.10%) أثناء ذات الفترة، والشكل (17) يوضح ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

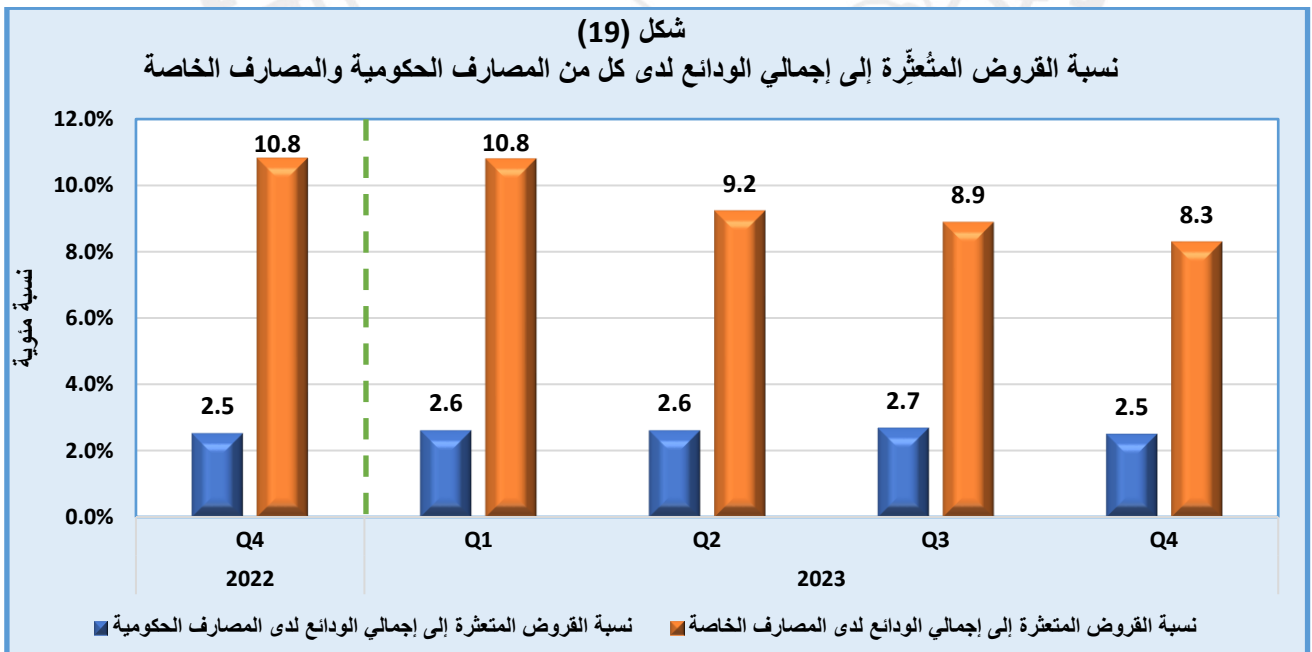
9 - القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (18) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع انخفضت إلى (3.25%) في الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كانت (3.37%) في ذات الفصل من عام 2022، ويُعد هذا المؤشر جيداً لكون عملية انخفاض القروض المتعثرة تُعزز ثقة المودعين بالجهاز المصرفي، وبالتالي يُمكن المصارف من زيادة منح الائتمان.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

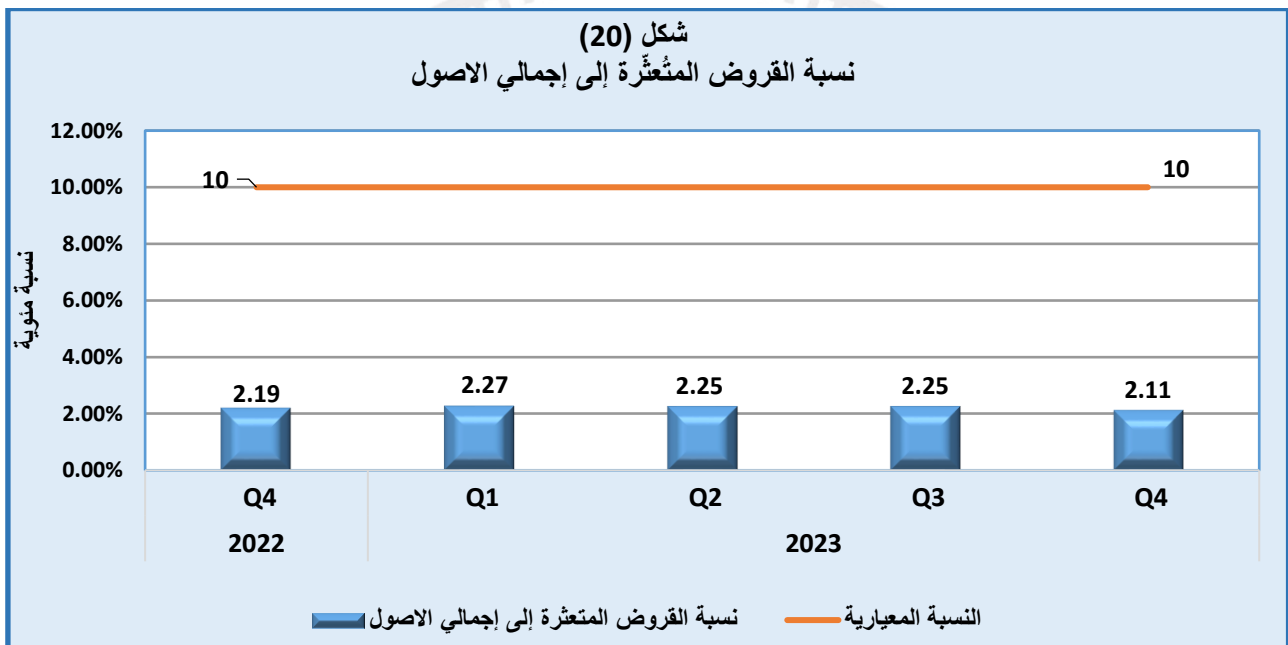
وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أنّ هناك انخفاضاً في هذه النسبة لدى المصارف الحكومية، والشكل (19) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة مستمرة في الانخفاض خلال السنة، إذ انخفضت في الفصل الرابع من عام 2023 إلى (8.3%) بعد أن كانت (10.8%) ذات الفصل من عام 2022، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الحكومية (2.5%) في الفصل الرابع من عامي 2022 و2023، ويُعزى هذا الفارق بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة إلى ارتفاع الودائع لدى المصارف الحكومية نتيجة لاتجاه الجمهور لإيداع أموالهم في المصارف الحكومية بنسبة أكبر بكثير من المصارف الخاصة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

10- القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول:

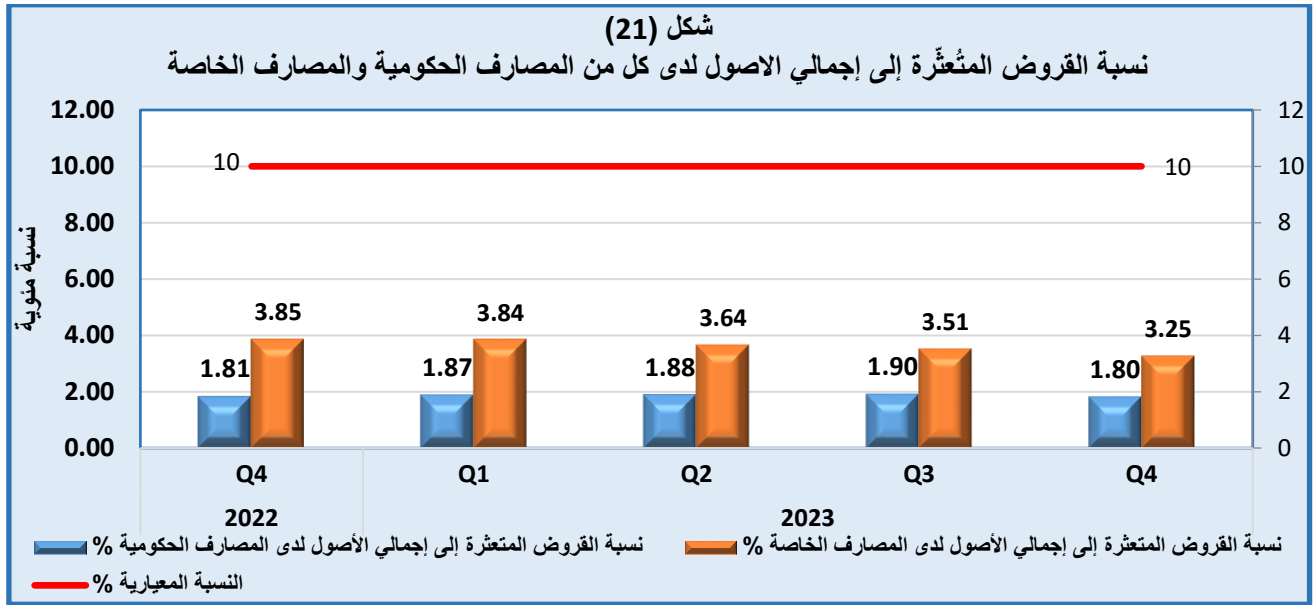
يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف، وإنَّ القيمة المعيارية لهذه النسبة هي (10%)، إذ ينذر تجاوز القروض المتعثرة القيمة المعيارية إلى إجمالي الأصول بحدوث أزمة مصرفية¹، ويوضح الشكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلاحظ انخفاض طفيف في هذه النسبة في الفصل الرابع من عام 2023، حيث بلغت (2.11%) مقارنة بنسبة (2.19%) للفصل ذاته من عام 2022، وتجدر الإشارة إلى إنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المشار إليها في أعلاه، وهذا مؤشر إيجابي يدل على عدم إمكانية حدوث أزمة لدى المصارف في الفترة القادمة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

وبالعودة إلى تفصيل المصارف بحسب الملكية، نجد أنَّ كلاً من المصارف الخاصة والحكومية لم تتجاوز النسبة المذكورة آنفاً، والشكل (21) يوضح ذلك، مع ملاحظة إنَّ هذه النسبة مرتفعة لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها الحكومية، إذ بلغت في الفصل الرابع من عام 2023 (3.35%)، في حين بلغت هذه النسبة (1.80%) لدى المصارف الحكومية لذات الفترة، وإنَّ هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخص الاستقرار المالي، إذ إنَّ المصارف الحكومية تستحوذ على نسبة كبيرة من قروض القطاع المصرفي.

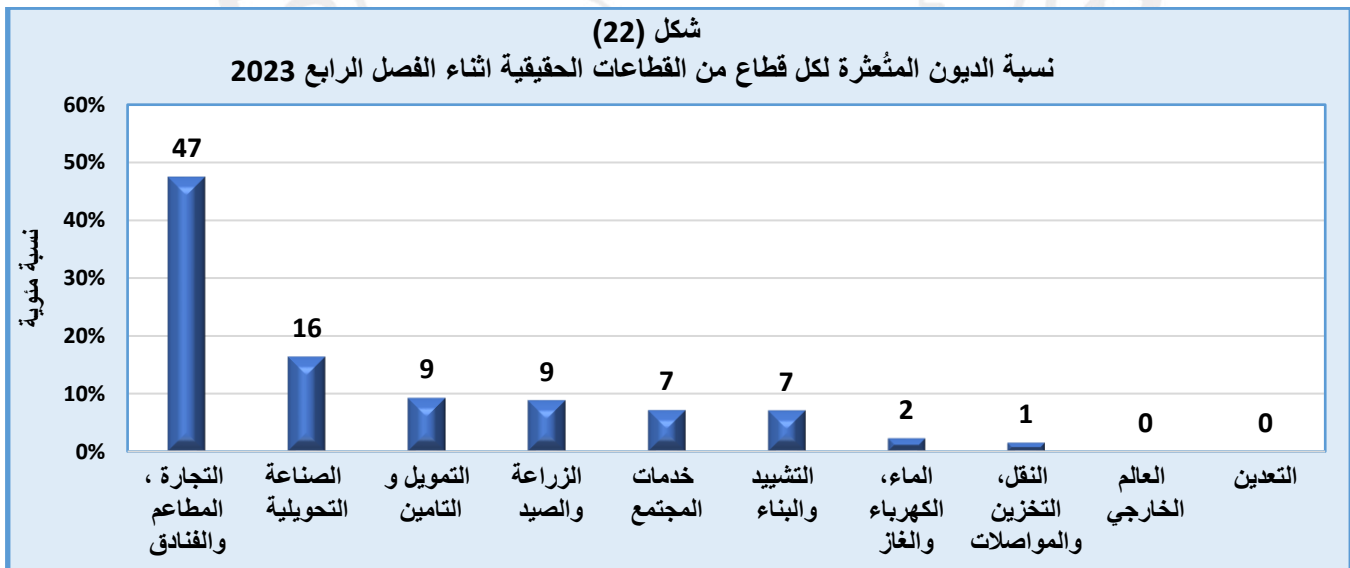
¹المزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص 23.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

11- التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة:

يُوضّح هذا المؤشر التوزيع القطاعي للديون المتعثّرة، والشكل (22) يُبيّن أنّ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق سجّل النسبة الأكبر للقروض المتعثّرة إذ بلغت (47%) أثناء الفصل الرابع من عام 2024 يليها قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (16%) أثناء الفترة ذاتها، لذلك استوجب أن تكون المصارف أكثر حيطة وحرصاً في منح الإئتمان داخل هذين القطاعين، لتجنب تعثر نشاطها وضمان سلامة أموال المودعين، ويوجب أيضاً ضرورة وضع سياسات تُمكن هذين القطاعين من التعافي والعودة إلى مسار النمو الصحيح.

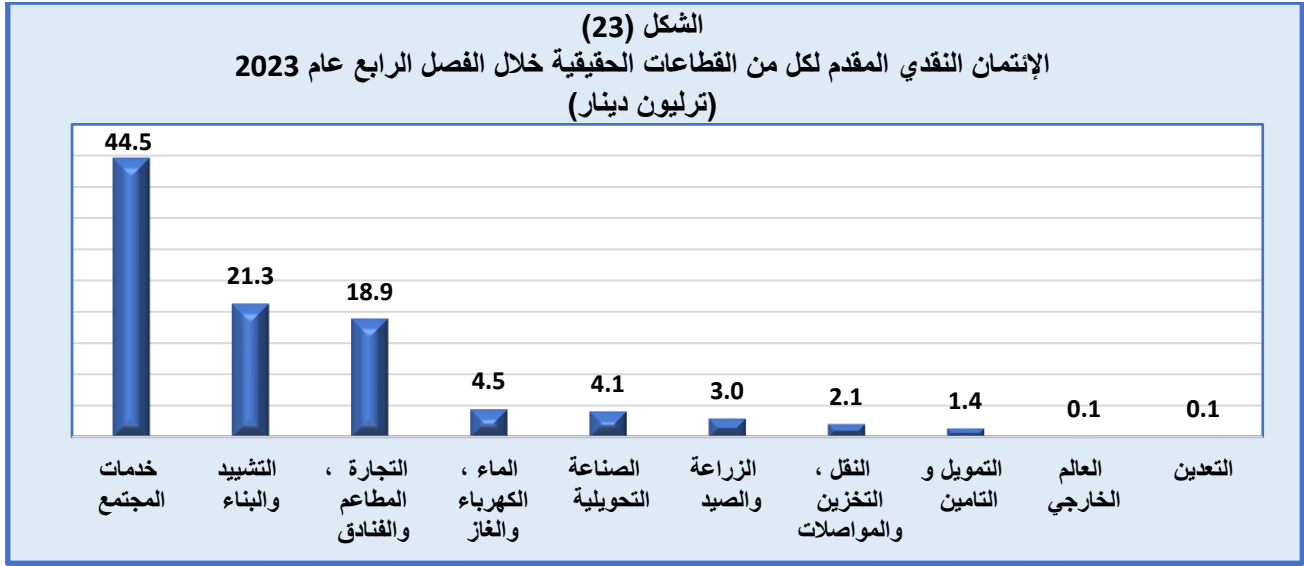


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ومن الجدير بالذكر أنّ قطاع التجارة والمطاعم ليس هو صاحب النسبة الأكبر في حجم الإئتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي، وعلى الرغم من ذلك فهو يمتلك النسبة الأكبر في حجم الديون المتعثّرة، وأنّ قطاع خدمات

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

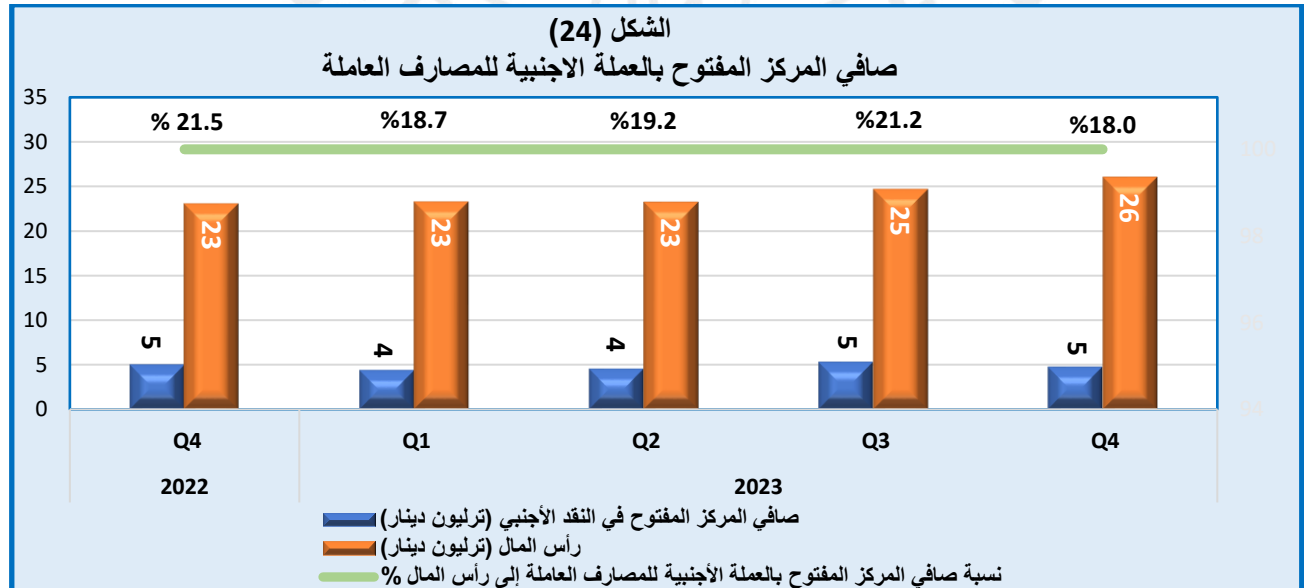
المجتمع لديه النسبة الأكبر من الإئتمان النقدي الممنوح إلى القطاعات الحقيقية بنسبة بلغت (44.5%)، يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة بلغت (21.3%)، على النحو المبين في الشكل (23).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

12 - صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة:

يُقاس هذا المؤشر صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، من خلال احتساب الفرق بين موجوداتها الأجنبية ومطلوباتها الأجنبية مقسوم على رأس المال، وبالتالي فإن انخفاض هذه النسبة تعني انخفاض حجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، والعكس صحيح، والشكل (24) يوضح انخفاض نسبة المؤشر لدى المصارف العاملة من (21.5%) في الفصل الرابع من عام 2022 إلى (18.0%) في ذات الفصل من عام 2023، وذلك نتيجة انخفاض صافي الموجودات الأجنبية بنسبة (5%) مع ارتفاع رأس المال بنسبة (13%)، وهذا يشير إلى ارتفاع رأس المال بنسبة أكبر من صافي المركز المفتوح في النقد الأجنبي.

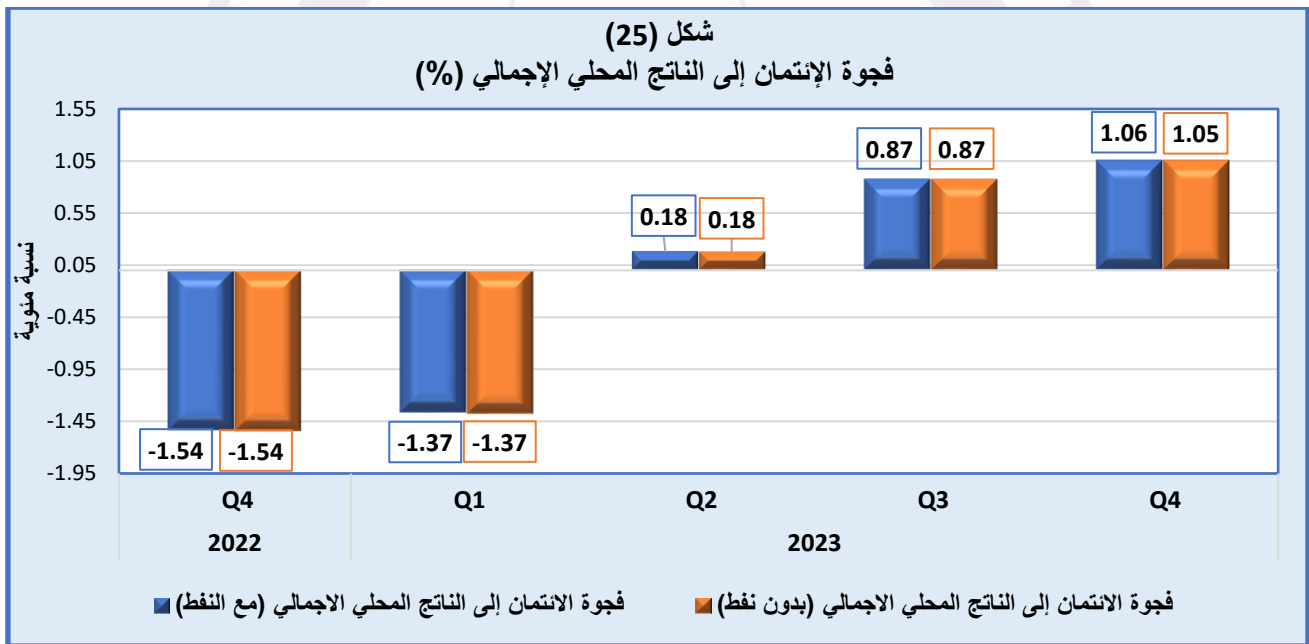


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

13- فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تُعرّف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان المقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجّه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي¹، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2.5% - 10%)، إذ كلما اقتربت النسبة المقدرة من القيمة المعيارية توجب على المصارف خلق مصدات اضافية من راس المال تسمى مصدات التقلبات الدورية، بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، يُوضّح الشكل (25) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط ومن دونه.

بلغت الفجوة من دون النفط (1.05%) في الفصل الرابع، كما وبلغت الفجوة عند قياس بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط (1.06%) في الفصل الرابع، ولوحظ أنّ الفجوتين في الفصل الرابع من عام 2023 أقل من النسبة المعيارية مما يعني انه بالإمكان زيادة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص دون الخوف من حدوث خلل في الاستقرار المالي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

¹ للمزيد من المعلومات من طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص:

جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف			
معدل التغير %	الفصل الرابع 2023	الفصل الرابع 2022	اسم المؤشر
-7.0	47.7	51.3	الودائع المصرفية إلى M2 (%)
7.4	52.3	48.7	النقد في التداول إلى M2 (%)
10.7	51.9	46.9	إجمالي الإئتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%)
-22.8	13.9	18.0	إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الموجودات (%)
-6.0	1.09	1.16	المضاعف النقدي
13.1	144.0	127.3	العملة في التداول إلى الودائع الجارية (%)
-2.9	10.0	10.3	العائد على حقوق الملكية (%)
0.0	1.3	1.3	العائد على الموجودات (%)
-12.9	6.26	7.19	القروض المتعثرة إلى إجمالي الإئتمان النقدي (%)
-3.6	3.25	3.37	القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (%)
-3.7	2.11	2.19	القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول (%)
-16.3	18.0	21.5	صافي المركز المالي المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة (%)

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية المالية.

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

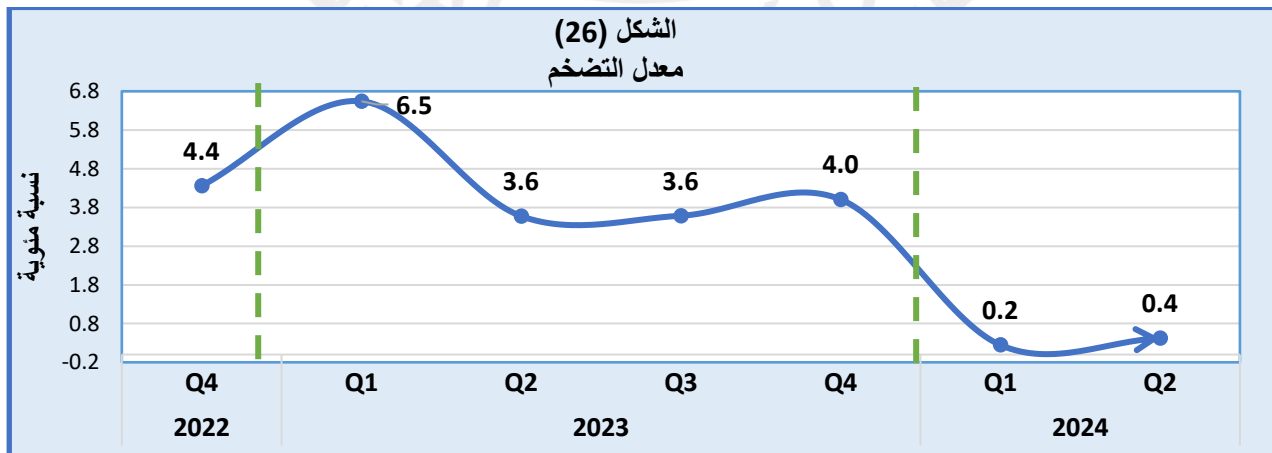
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

تُعدّ المتغيرات الاقتصادية الكلية من أهم المتغيرات المؤثرة في النظام المالي، كما وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على القطاع المصرفي، لذلك عمل تقرير الإنذار المبكر على تحليل أهم المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي ومنها، مؤشر معدل التضخم، ومؤشر الدين العام الداخلي، فضلاً عن احتساب المخفض الضمني لـ GDP الذي يُوضّح حدود إمكانيات الإنتاج داخل الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى قياس فجوة الناتج المحلي الإجمالي (GDP - gap)، وفيما يلي أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي:

1- معدّل التضخم (Inflation Rate):

يُعدّ التضخم مقياس كمي يُعبر عن التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة محددة، إذ يُقاس من خلال احتساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI). وقد سجل معدل التضخم في العراق انخفاض طفيف أثناء الفصل الرابع من عام 2023 ليُسجل نسبة (4%) مقارنة بذات الفصل من عام 2022، إذ كانت النسبة (4.4%)، وذلك نتيجة زيادة التحويلات الخارجية لغرض الاستيراد بعد التحسن في عمل النافذة، وهذا أدى إلى انخفاض أقيام أسعار السلع والخدمات المستوردة مما انعكس بشكل ايجابي على معدل التضخم، إضافة إلى الدعم المستمر لأغلب المواد الغذائية والمشتقات النفطية.

ويُتوقع أن يسجل معدل التضخم نسبة (0.2) و (0.4) على التوالي للفصلين الأول والثاني من عام 2024، ويرجع الانخفاض في نسب التضخم إلى آلية تغيير طريقة الاحتساب من خلال المتوسطات المتحركة الهندسية، إضافة إلى تغيير سنة الأساس في احتساب الرقم القياسي للأسعار من 2012 إلى 2022، كما أعلن عنه من قبل وزارة التخطيط العراقية.

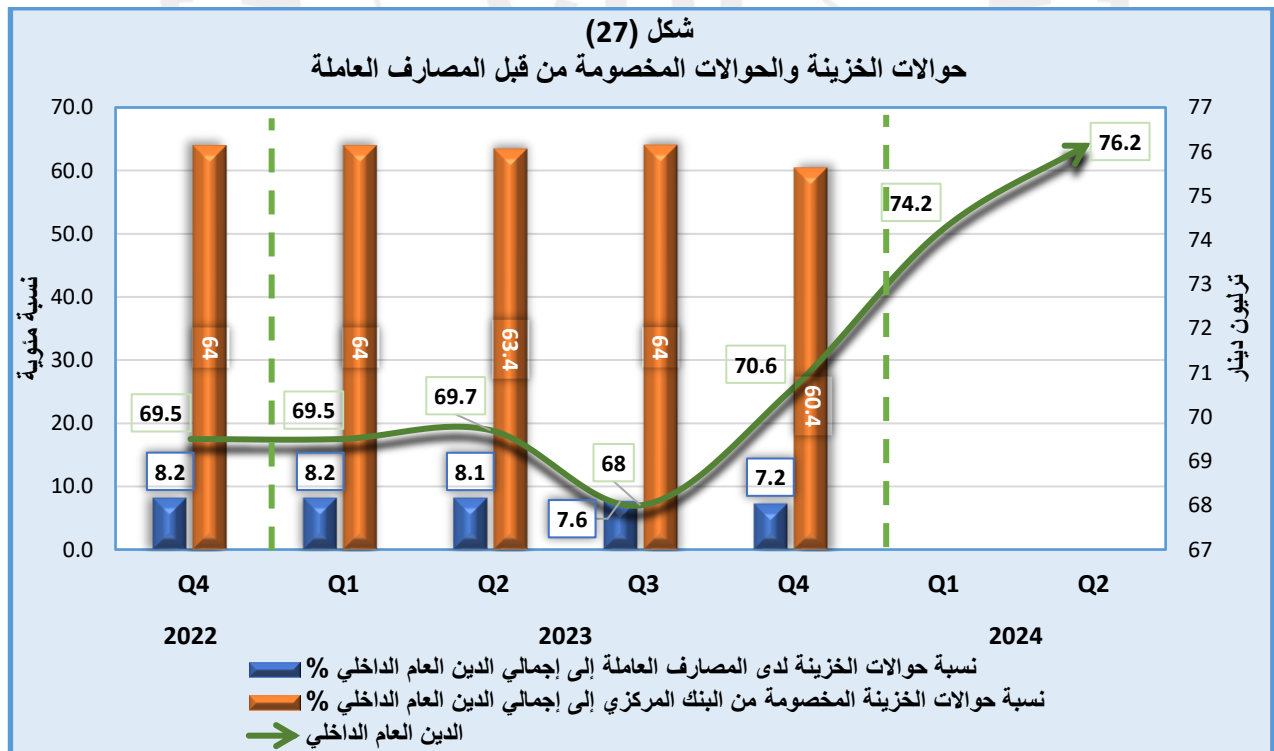


المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الأساسية.
* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

2- معدل نمو الدين الداخلي:

يعكس هذا المؤشر التزامات الحكومة تجاه المصارف العاملة والبنك المركزي، ويُبيّن الشكل (27) أنّ نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي قد انخفضت إلى (7.2%) في الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كانت تبلغ (8.2%) في ذات الفصل من عام 2022، أما بالنسبة للحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي فقد انخفضت هي الأخرى لتبلغ (60.4%) في الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كانت تبلغ (64%) في ذات الفصل من عام 2022، ومن جهة أخرى ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي لتبلغ قيمته (70.6) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كان يبلغ (69.5) ترليون دينار في ذات الفصل من عام 2022، وذلك نتيجة لزيادة الاقتراض الحكومي من المصارف الحكومية بمبلغ (3) ترليون دينار، أثناء الفصل الرابع من عام 2023.

ويُتوقع ارتفاع الدين العام الداخلي بنسبة (5%) و (3%) ليبلغ (74.2) ترليون دينار، و (76.2) ترليون دينار على التوالي للفصلين الأول والثاني من عام 2024.

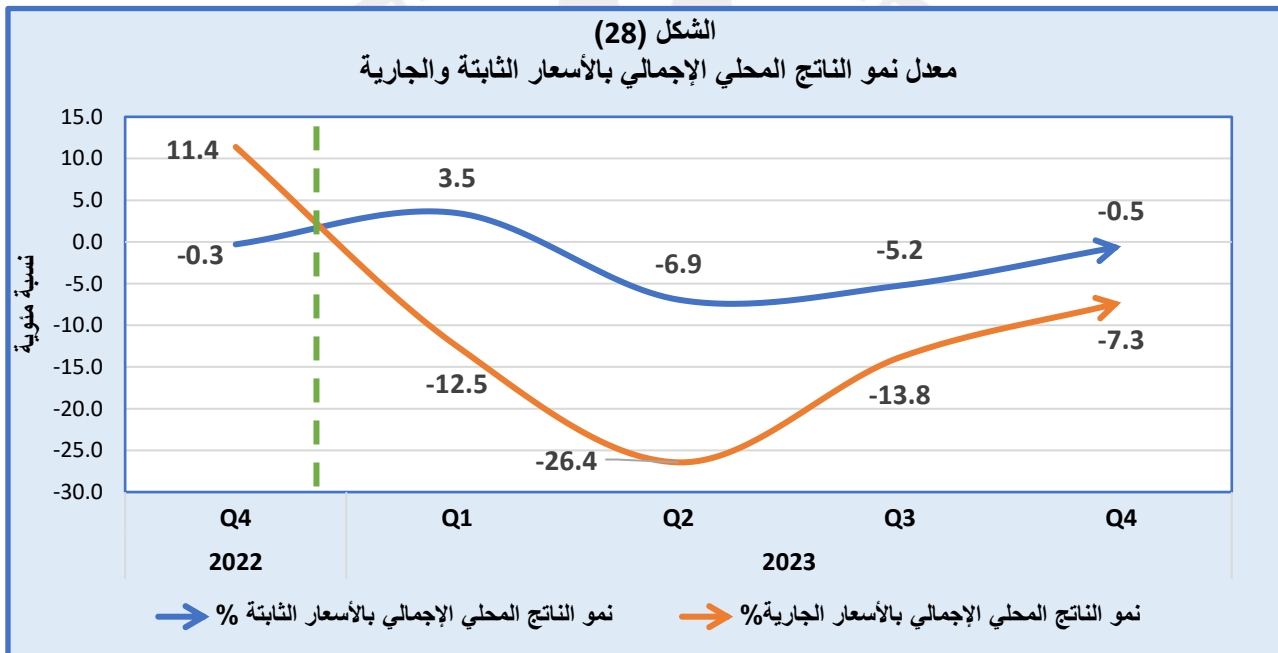


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

* الفصل الأول والثاني من عام 2024 بيانات تنبؤية.

3- نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يُمثل الناتج المحلي الإجمالي مقياس للأداء الاقتصادي للبلد، كونه يُعبر عن مستوى النشاطات الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة، إذ سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاضاً أثناء الفصل الرابع من عام 2023 بمعدّل (7.3%) ليبلغ (89.3) تريليون دينار مقارنة بذات الفصل من عام 2022 والبالغ (96.3) تريليون دينار، ويعزى ذلك إلى الانخفاض في ناتج نشاط النفط الخام، إذ سجل مبلغ (38.9) تريليون دينار، بعد أن كان (51.9) تريليون دينار، كما انخفض الناتج لنشاط التعدين والمقالع ليسجل مبلغ (39.4) تريليون دينار، بعد أن كان (52.2) تريليون دينار خلال ذات المدة، وهذا أثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبشكل سلبي على الرغم من ارتفاع انتاج بعض الأنشطة الأخرى، كما مبين في الشكل (28).

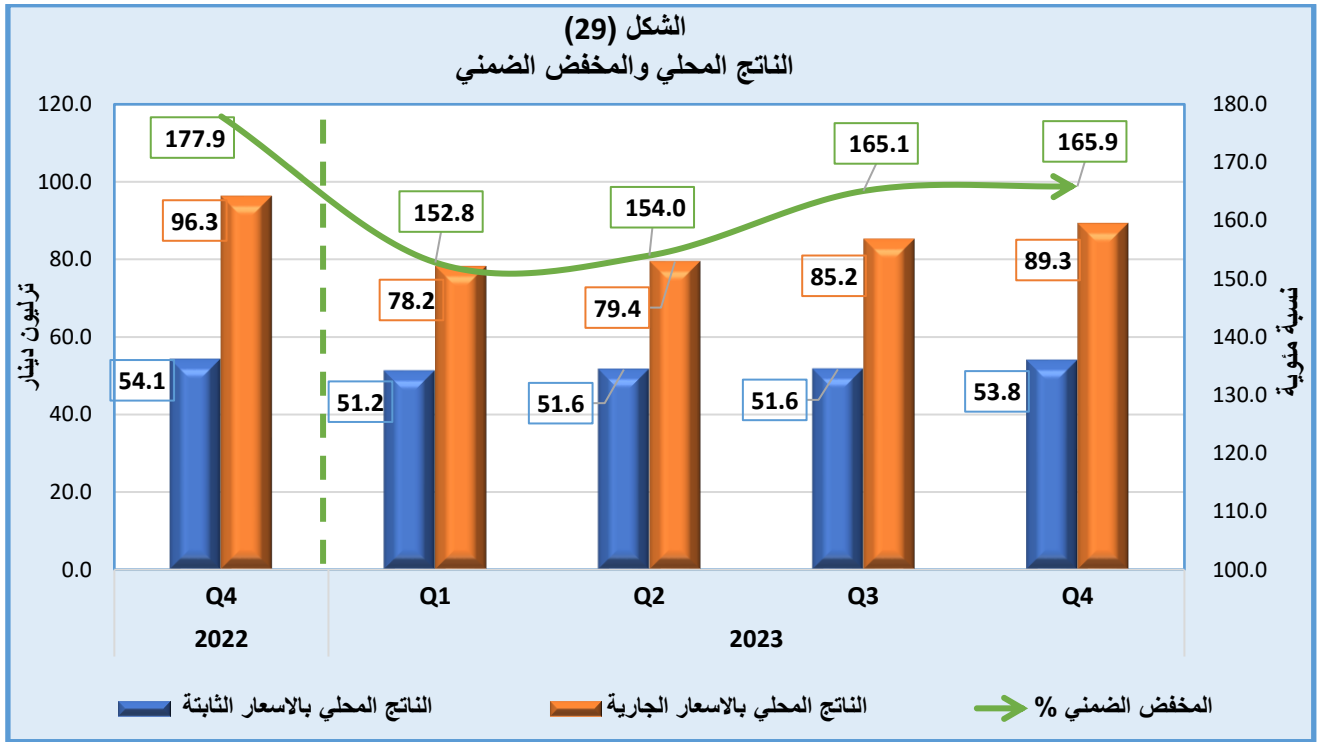


المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.

4- المخفّض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator):

يُشير المخفّض الضمني إلى مقدار تأثير قيمة الناتج عند تغيير الأسعار، ويمكن قياسه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي¹، إذ تعني ارتفاع قيمة المخفّض أنّ هناك ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، والشكل (29) يوضّح وجود انخفاض في قيمة المخفّض الضمني ليبلغ (165.9%) في الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كان (177.9%) في ذات الفصل من عام 2022، ويعزى هذا إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

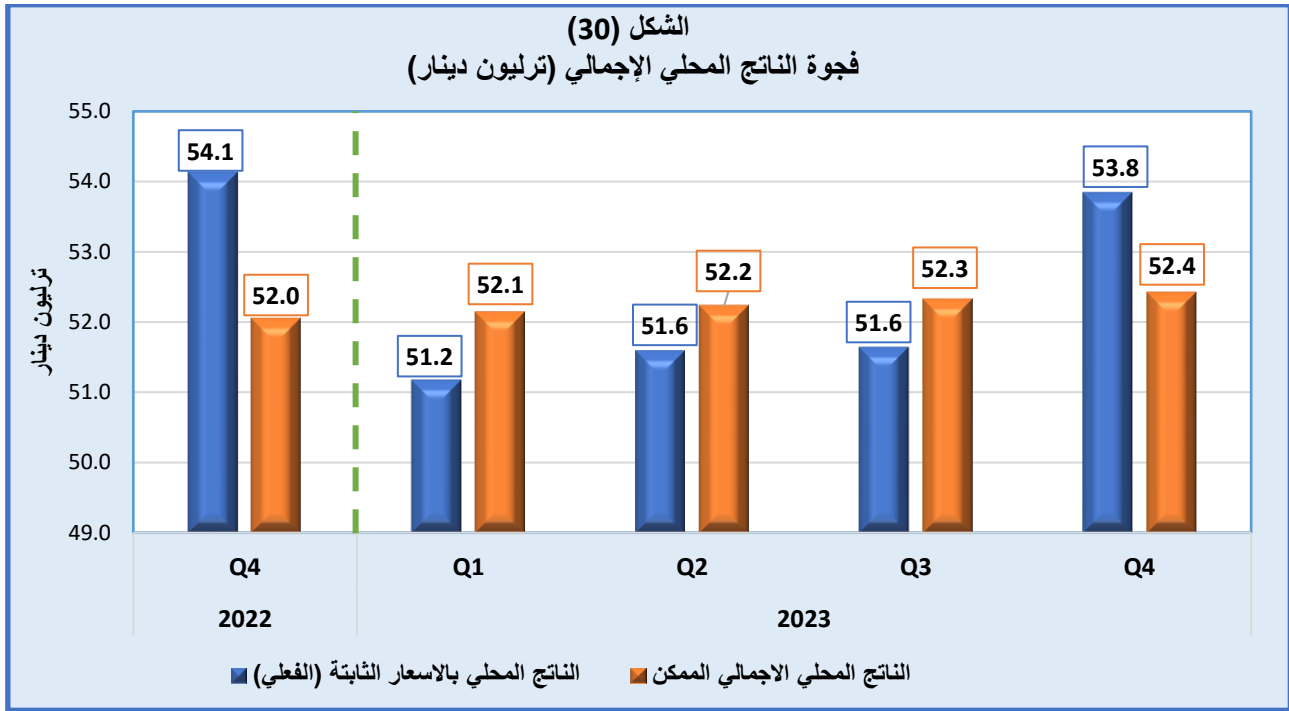
⁽¹⁾ للمزيد حول المخفّض انظر إلى البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر، العدد التاسع عشر، ص 27.



5- فجوة الناتج المحلي الإجمالي¹:

تُعبّر الفجوة عن الفرق بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي الممكن والناتج المحلي الإجمالي الفعلي، فعندما تكون فجوة الناتج سالبة يكون الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أعلى من الممكن، أي يعمل الاقتصاد فوق قدرته، ومن المرجح أن يُولد التضخم، أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أقل من الممكن، فتكون فجوة الناتج موجبة، أي يكون هنالك ركود في النشاط الاقتصادي، ومن ثم عدم توفر فرص عمل كافية لجميع الراغبين في العمل، والشكل (30) يوضح أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الممكن عند (52.4) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2023، وأن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ارتفع ليبلغ (53.8) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2023، بمعنى أن الإنتاج داخل الاقتصاد أكبر من الإمكانيات المتوافرة.

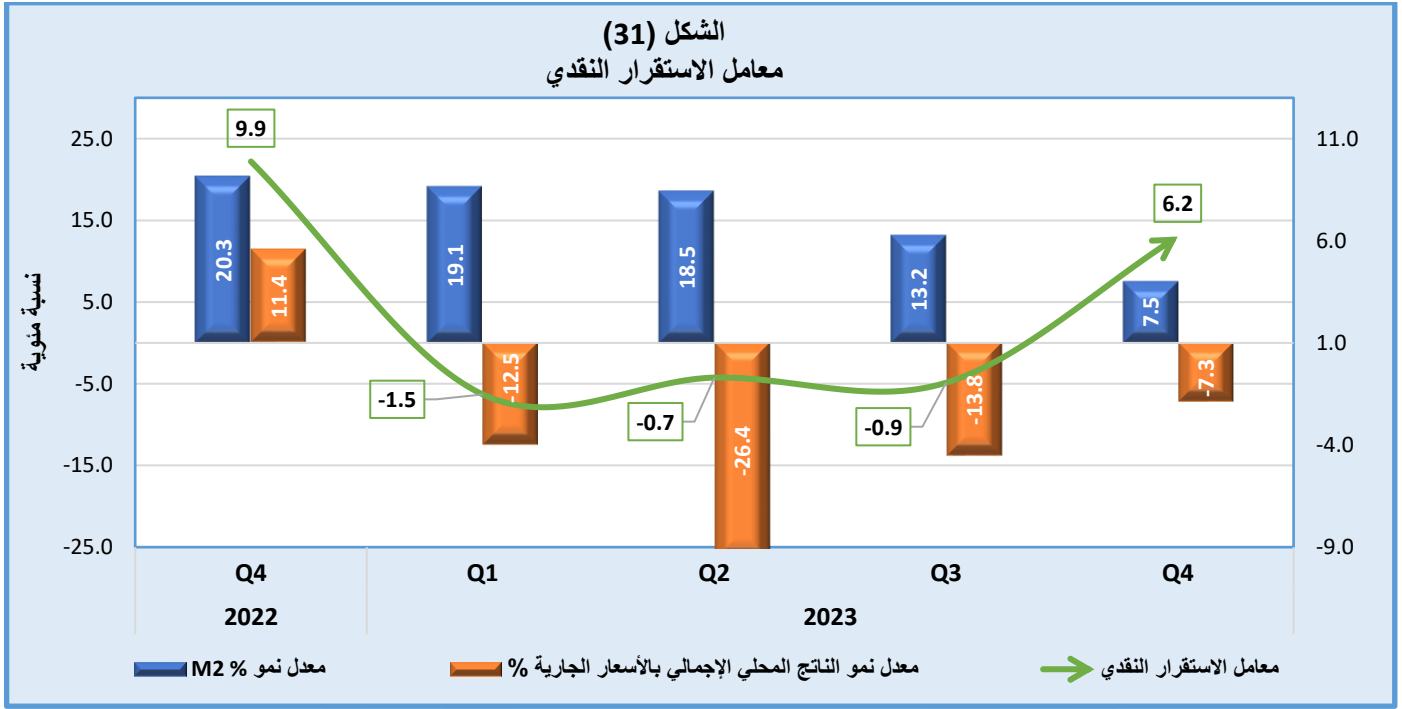
¹ يقيس الفرق ما بين الناتج المحلي الإجمالي الممكن (المحتمل) وما بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي كنسبة مئوية، (الناتج الممكن - الفعلي).



6- معامل الاستقرار النقدي:

يُبين مؤشر معامل الاستقرار النقدي مدى الضغوط التضخمية التي يواجهها اقتصاد بلد ما، ويمكن التوصل إليه من خلال حاصل قسمة النمو في عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ يتحقق الاستقرار النقدي عندما تساوي قيمة هذا المؤشر الواحد الصحيح بينما يواجه الاقتصاد ضغوطاً تضخمية (أي ارتفاع في المستوى العام للأسعار) عندما تكون قيمته أكبر من الواحد الصحيح، في حين يعاني الاقتصاد من انكماش عندما تكون قيمته أصغر من الواحد الصحيح.

ويُمكن الاستعانة بالشكل (31) لغرض إيضاح التغيرات التي طرأت في قيمة هذا المؤشر، إذ انخفضت قيمته إلى (6.2) في الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كانت تبلغ (9.9) في ذات الفصل من عام 2022، وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض معدل نمو (M2) ليبلغ (7.5%) في الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كان يبلغ (20.3%) في ذات الفصل من عام 2022، فضلاً عن انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال ذات المدة ليبلغ (7.3)، أي إنَّ الضغوط التضخمية التي كان يعاني منها الاقتصاد قد انخفضت، وهذا ما يؤكد معدل التضخم الذي انخفض بدوره من (4.4%) إلى (4%) خلال المدة ذاتها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

جدول (3)
المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

اسم المؤشر	الفصل الرابع 2022	الفصل الرابع 2023	معدل التغير %
معدل التضخم %	4.4	4.0	-9.1
نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي %	8.2	7.2	-12.2
نسبة الحوالات المخصصة لدى البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي %	64	60.4	-5.6
نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مبلغ (ترليون دينار)	96.3	89.3	-7.3
نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مبلغ (ترليون دينار)	54.1	53.4	-1.3
المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي	177.9	165.9	-6.7
فجوة الناتج المحلي الإجمالي مبلغ (ترليون دينار)	-2.1	-1.5	40
معامل الاستقرار النقدي	9.9	6.2	-37.4

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.



www.cbi.iq